برنامج للغد

تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري في عالم متغيّر

د. ابراهيم شحاته
نائب الرئيس والمستشار العام
للبنك الدولي

دار الشروق

برنامج للغد

تحديات وتطلعات الاقتصاد المصري
في عالم متغير

الطبعة الأولى

١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م

© دار الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا : شروق
تلكس : 93091 SHROK UN

بيروت : ص ب . ٨٠٦٤ - هاتف . ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٧٦٥ - ٨١٧٢١٣ - برقيا . داشروق
تلكس : SHOROK 20175 LE

SHOROUK INTERNATIONAL: 316/318 REGENT STREET, LONDON W1, UK, TEL: 637 2743/4
TELEX. SHOROK 257786

١ - مقدمات ضرورية

- تقديم
- لُبّ المشكلة
- التغيّرات فى الاقتصاد العالمى

مقـدمات ضروريـة

تقـديـم :

إن عودتى إلى جامعة القاهرة ، بعد ثلاثين عاما من التخرج منها ، لكى أتحدث عن حاضر مصر ومستقبلها هى مناسبة جليلة بالنسبة لى . فقد قضيت معظم هذه السنوات الثلاثين فى الخارج ، أتابع جهود الدول النامية فى التحرر السياسى والاقتصادى ، وأسهم بصورة خاصة فى جهوداتها الإنمائية بالقول والفعل ، دون أن أفقد فى أى وقت إهتمامى بما يحدث فى وطنى الأم مصر. وعندما طلب منى العميد د . أحمد الغندور أن أسهم فى احتفالات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بكلمة حول أوضاع الاقتصاد المصرى ، رأيت فى هذا فرصة قيمة لكى أشرح تصوراتى العامة حول ما يواجه الاقتصاد المصرى بل والمجتمع المصرى من تحديات وتطلعات وهو يستعد لمواجهة القرن الحادى والعشرين .

ولا أريد أحدا أن يعتبر هذه التصورات تعبيرا عن وجهة نظر البنك الدولى أو أية مؤسسة دولية أخرى ، فقد جئت إلى هنا للتحدث إليكم بصفة شخصية بحتة ، بوصفى مواطنا مصريا أتيحت له فرصة التجول فى العالم كله غير مرة والعمل عبر السنين فى ثلاث مؤسسات للتنمية الدولية من مواقع أتاحت لى معرفة حقائق الأحداث وما وراءها ، ثم جاءتنى هذه الفرصة لأقول لكم كلمة تعكس تجربتى الطويلة ولا تبتغى بحكم ظروفى ، إرضاء أو إغضاب أحد ، إنما تستهدف وجه الحقيقة ومصلحة مصر كما أراهما بوضوح .

كما أننى لا أريد أحدا أن يقرأ فيما أقول نقدا لسياسة هذه الحكومة أو تلك أو هذا المسئول أو ذاك ، فما جئتكم لهذا الغرض ، كما أن مشكلة مصر كما أراها هى مشكلة المجتمع كله ، ومن الخطأ فى التحليل أن نقلل من حجمها لكى نجعلها مشكلة حكومة ما أو مسئول ما .

وسوف أبدأ بالحديث بشىء من التفصيل حول ما أراه لبّ المشكلة التى تواجه المجتمع المصرى حكاما ومحكومين ، بل والتى تواجه معظم الدول النامية . وسوف أكون أمينا وصريحا معكم للغاية فاغفروا لى إن بدا ما أقوله أحيانا وكأنه إسراف لا يليق . بعد ذلك سأحدثكم عن بعض التغيرات الخطيرة التى تحدث فى عالمنا المعاصر والتى يبدو أننا لم نعها بصورة كافية فى خضم انشغالنا بخويصيات أنفسنا . وبعد كل هذه المقدمات الطويلة والضرورية فى تقديرى سأتكلم حول ما أعتبره الأسس الرئيسية لمشاكل الاقتصاد المصرى وإن بدا كثير منها وكأنه بعيد الصلة عن الشئون المالية والاقتصادية ، ثم أختم حديثى بما أعتبره ضرورات الاصلاح أو إن شئتم النقاط الأساسية لبرنامج الغد . وقد قيل بحق « إن الأمم تنشأ وتبقى بقدر ما يكون لها برنامج للغد » ، ومن حق أوّل الأمم ولا ريب أن يكون لها برنامج أساسى تبنى به نفسها من جديد وتستعيد عن طريقه دورها الحضارى فى مواجهة التحديات العديدة التى تحيط بها .

لُبّ المشكلة

إن لبّ المشكلة التى تواجهنا ، بل وتواجه عالمنا العربى كله ،تكمن فى رأيى فى أن المجتمع فى مجمله يستعد لمواجهة القرن الحادى والعشرين بعقلية لازالت تنتمى إلى القرون الماضية.ويحدث ذلك فى وقت تتعاقب فيه التغيرات فى العالم بسرعة لم تعرف من قبل وتتزايد العلاقات بين الدول وعبرْها بدرجة عالية من التعقيد . وبدلا من أن نحاول استيعاب التطورات الخطيرة التى تحدث فى هذا العالم نستمر فى التفكير بعقلية الماضى وفى أتباع سياسات أملتها حقائق الماضى ، بل وشعاراته وخرافاته . ولم يعد لها مبرر فى الحاضر إن لم تكن قد أصبحت

قيدا على التقدم فى المستقبل . ويصدق ذلك بصورة خاصة فى المجال الاقتصادى حيث تتغير الوقائع بمعدلات يصعب ملاحقتها بنجاح إلا لمن يتابعها كل يوم ويعدّل سياساته إن لزم الأمر ليتجاوب معها باستمرار سواء فى ذلك الدولة أو المشروع أو الفرد العادى . ومن شأن هذا أن يسببّ اختلالا فى فهمنا للمشاكل وتقديرنا لأبعادها حتى تتفاقم بدرجة تفرض على الحكومات اتباع حلول هى فى مجملها مواجهات متتابعة لأزمات حالّة ، وليست سياسات لما يجب أن يكون عليه الحال بصرف النظر عن أى أزمة مفاجئة . وكما هو معروف فإن من شأن الحلول التى تواجه الأزمات أن تتأثر بخصائص كل أزمة وأن تغيب عنها الخصائص المطلوبة للحلول الأساسية التى تتعدى سدّ الفجوات إلى وضع أسس العمل المستقر فى المدى الطويل فى إطار فكرى واضح .

ولازالت الإطارات الفكرية المطروحة بحماس فى العالم العربى هى فى جوهرها إما ترديد لمؤلفات كارل ماركس وأتباعه ، أو إصرار على ما يسمىّ بالاقتصاد الإسلامى دون عناء لتعريف المدلولات الحقيقية لهذا المصطلح فى عالمنا المعاصر ، أو وهو الأسوأ ، محاولات لشرح أحد هذين الاتجاهين بأسلوب الآخر ومصطلحاته . ولن تجد وإن أمعنت ، دعوة لا تستند إلى نظريات ابتدعها منذ زمن غابر هذا المفكر أو ذلك ،أو لا تستمد شرعيتها مما قاله إمام من فقهاء الماضى ، حين أن أكثر ما ينقصنا هى أفكار نبتدعها فى ضوء حقائق الحاضر ومتطلبات المستقبل . ولا شك فى أن من يبغى الإصلاح يجد أمامه خيارين رئيسين : «الخيار الهامشى» أى خيار المهادنة الذى يحاول التهوين من حجم المشاكل والاستعانة عليها بالمسكنّات والمهدّئات لتأجيل يوم الحساب» ، وخيار المواجهة» الذى يدرس الأوضاع بصورة متعمقة ثم يحاول إقتلاع جذور المشاكل ووضع أسس جديدة للاستمرار . والخيار الأول هو بالضرورة خيار أسهل فى الزمن القصير وهو ، تبعا لذلك ، أكثر جاذبية للحكومات والسياسيين،لكنه يترك المشاكل بغير حلول حقيقية بل ويسهم فى مضاعفتها

وزيادة تعقيدها فى المستقبل . أما الخيار الثانى فهو الأصعب بلا شك ولكنه السبيل الحقيقى للإصلاح . وكثيرا ما يؤدى اتباع الخيار الأول إلى أن يتفاقم الوضع بالتدريج حتى لا يصبح هناك خيار فى الواقع سوى المواجهة غير المخطط لها والتى تكون تكاليفها السياسية والاجتماعية عندئذ أفدح بكثير مما لو كانت قد أتبعت بشجاعة طريقا للإصلاح فى وقت مبكر .

فى الدول المتقدمة التى تعيش القرن العشرين بعقلية القرن العشرين إذا ثبت فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتّبعة فى مجتمع ما ، أو عدم ملاءمتها لأوضاع جديدة ، تتغير الحكومة عن طريق الإنتخاب وتأتى حكومة أخرى تطبق سياسات مختلفة يترتب عليها إصلاح الأمور إلى أن تثبت التطورات أن الوقت قد حان لتغيير هذه السياسات نفسها فتأتى الانتخابات بحكومة جديدة وسياسة جديدة إيمانا من الجميع بأن السياسة الصحيحة هى التى تستجيب للحقائق الجديدة وأنه لا توجد سياسات أو شعارات صالحة لكل الأوقات. غير أن الوضع يختلف فى الدول النامية بصفة عامة حيث تبقى الحكومات وإن فشلت سياساتها ، ويصعب على هذه الحكومات أن تتخلى عن السياسات والشعارات التى اعتمدت عليها أساسا للحكم حتى بعد أن يثبت للجميع أن هذه السياسات لم تعد تمثّل أفضل علاج للأوضاع الجديدة . وتجد كل حكومة دائما من يدافع عن شرعية السياسات القائمة بصرف النظر عن نتائجها المشهودة فيستند إلى ادعاءات غامضة لم تثبت صحتها حول « مصالح الجماهير العريضة » أو « مطالب الأغلبية الكادحة » أو ينسبها إلى شخصية سابقة ذات جلال أو إلى مدرسة غابرة ذات شأن أو ، وهو أسوأ الأمور أطلاقا ، ينسبها جهلا أو ظلما ، إلى الله جلّ شأنه .

فى أوضاع كهذه تكمن المشكلة فى الأفكار التى فى عقول الناس ويستحيل الحل بغير تطور فكرى شامل يخرج به المجتمع من حالة العجز الفكرى التى قادت مجتمعات أخرى إلى البحث فى متاهات الماضى وشعاراته وأدّت بها على أحسن

الفروض إلى اتباع سياسات ابتدعها فى الأصل مفكرون كبار ولكن لمواجهة مشاكل مجتمعات أخرى فى عصور أخرى ، ولا بديل فى نظرى فى أى محاولة حقيقية للإصلاح لتطوير أفكار تتفق مع ظروفنا الحالية وتساعدنا على التقدم فى المستقبل الصعب الذى ينتظرنا بدلا من الأفكار التى ربما ساعدت غيرنا منذ قرون طويلة أو فى أماكن بعيدة ، مهما كان لهذه الأفكار أصلا من جاذبية أو تقديس . هذه فى تقريرى هى نقطة البدء الرئيسية ، وإذا لم يكن هناك اتفاق حولها فمن حقكم أن تعتبروا ما أقوله بعد ذلك من لغو الحديث .

وإن الناظر إلينا من الخارج ليرانا منغمسين إلى أقصى مدى فى شبكة معقدة من المعتقدات والخرافات صنعناها بأنفسنا عبر آلاف السنين ، من الثابت تاريخيا أن معظمها يعود لعصور ما قبل الإسلام وإن كان بعضها من اجتهاداتنا الحديثة جدا . وقد أصبحنا أسرى لها بصورة تثير إشفاق الآخرين خاصة عندما نتحدث نحن عن هذه القيود وكأنها مفاخر أصالتنا أو أسس سياساتنا التى لا يمكن المساس بها . ولقد كانت هناك محاولات واعية فى الثقافة العربية ، قادها مفكرون مصريون منذ القرن الماضى ، لتحرير الثقافة العربية من الخرافات السالفة . كما أن هناك الآن محاولات لابتداع سياسات تتفق مع أوضاع المجتمع المصرى ومصالحه ، لكننى أرانا نرتد بسرعة مخيفة إلى أسر الماضى ، حتى أنه يجوز ، ربما بشىء من المبالغة ، أن نتساءل عمّا إذا كان من الممكن أن نتحرر من القيود الثقيلة التى تسيطر على تفكيرنا دون أن نتخلى كشعب عن هويتنا كما آلت إليه الآن . إننى بالطبع لا أطالب أحدا بأن يغير من طبيعته أو يتنكر لماضيه ، ولكنى أطالب بإعادة النظر فى مفهومنا للصواب والخطأ وفى المفاهيم التى استقرت فى قاموسنا السياسى والاجتماعى والاقتصادى حتى ما أكتسب منها مع مضى الوقت طابع التقديس . وبدلا من أن نجعلها طوقا نحصر فيه تفكيرنا ومرجعا للحكم على تصرفاتنا ، نخضعها لمعيار العقل والتجربة ، آخذين فى الاعتبار أن أمما كثيرة أخرى فى هذا العالم قد مرّت بتجارب غنية يمكننا أن نفيد من نتائجها بدلا من أن نكرر أخطاءها . وإن أسوأ ما أصاب الأمم

القديمة ، كما تدلنا قصص الأنبياء كافةً ، وأسوأ ما يصيب الأمم الحديثة ، كما نراه بأعيننا كل يوم ، هو أن تجعل الأمة معتقداتها الموروثة قيدا فى سبيل تحررها ورخائها وأن تجعل من نظامها السياسى والتعليمى تلقينا لشعارات الماضى وسدا فى وجه التجديد بدلا من أن تتيح لشبابها المعرفة والحرية اللازمتين لابتداع الحلول للمستقبل .

التغيرات فى الاقتصاد العالمى :

وبينما نحن منخرطون فى مناقشات غريبة جدا مثل ما إذا كان مسموحا للمرأة أن تكشف عن وجهها أو ترفع صوتها أو ما إذا كان ممكنا أن تباع السلع والخدمات بأسعار تجاوز تكلفتها ، يمر العالم بتغيرات هائلة بعضها هيكلى سيبقى أثره فى عالم المستقبل وبعضها من سمات الفترة الصعبة التى نعيشها الآن .

ولعل أهم هذه التغيرات هى الثورة العلمية التى تحدث فى العالم المتقدم والتى من شأنها بالتأكيد أن تزيد من الفجوة الواسعة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . فالإستثمارات الضخمة فى البحث العلمى فى الدول الصناعية تتجه فى مجملها لتقوية الوضع التنافسى لكل منها فى مواجهة الأخرى فى المجالين الأقتصادى والعسكرى دون اهتمام يذكر بأحوال الدول النامية . كما أنها تعتمد فى جزء كبير منها على الإستثمار التجارى للبحث العلمى مما يقصر ثمار هذا البحث فى الواقع على من لديهم وسائل شرائها واستغلالها ، رغم كل الحديث عن ضرورة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . ونتيجة للتقدم المستمر فى الأبحاث العلمية والاختراعات التكنية فى الدول المتقدمة ، تفقد الدول النامية تدريجيا مالها من مزايا نسبية فى الاقتصاد العالمى : الإعتماد المتزايد على الآلة والإنسان الصناعى(الأوتوماتية) سيخفض من أهمية الأيدى العاملة فى الصناعة وبالتالى من قيمة العمل الأرخص فى الدول النامية ، والإنتاج المتزايد للمواد الكيماوية المقاربة فى خصائصهادللمواد الأولية سيخفض من الحاجة إلى المواد الأولية التى تنتجها الدول النامية ، وتطور الهندسة العضوية وخاصة

هندسة السلالات فى مجال الزراعة سيغير بالضرورة من أوضاع وأسواق الإنتاج الزراعى بما فى ذلك الإنتاج الذى كان مقصورا لأسباب مناخية على المناطق الحارة فى الدول النامية . ويواكب هذه الثورة العلمية الهائلة تغيرات مهمة فى الاقتصاد العالمى ككل وفى الأوضاع الاقتصادية للدول النامية بصفة خاصة ، وهى تغيرات تنعكس كلها بطريقة أو أخرى على اقتصادنا المصرى وتؤثر فى احتمالات تطوره . ولعل أبلغ تلخيص للتطورات المثيرة فى الاقتصاد العالمى هو ما جاء فى مقالة الأستاذ بيتر دركر حول هذا الموضوع فى مجلة « الشئون الخارجية » الصادرة فى العام الماضى(1) والتى ذكر فيها ثلاث تغييرات رئيسية تعتبر من قبيل التغييرات الهيكلية فى الاقتصاد العالمى وهى وإن كانت تهم الدول المتقدمة فى المقام الأول إلا أن لها أثارها الخطيرة على الدول النامية ومن بينها مصر.

أولا : تحرر الإنتاج الصناعى من الاعتماد الكبير على المواد الأولية

فقد أصبح القطاع الأولىّ قطاعا هامشيا فى الدول المتقدمة وأصبح من الممكن أن تنهار أسعار المواد الأولّية (وهو ما حدث بالفعل) دون أن يؤدى ذلك إلى انكماش فى اقتصاد الدول المتقدمة.ورغم التوقع فى السبعينات بأن نقصا هائلا سيحدث فى إنتاج الغذاء فى الدول النامية فى الثمانيات وأن أسعاره الحقيقية ستتضاعف،حدث انكماش كبير فى أسواق استيراد الغذاء وتكدّس الفائض فى أوروبا وأميريكا ، وأصبحت اليابان هى الدولة المتقدمة الوحيدة (فى العالم غير الشيوعى) التى تستورد الغذاء بكميات كبيرة . كذلك انخفضت كثيرا كمية المواد الأولية اللازمة لإنتاج وحدة معينةمن الإنتاج الصناعى بحيث أصبحت لا تجاوز خُمسَىْ ما كانت عليه فى مطلع هذا القرن ، بل إن الإنتاج الصناعىفى اليابان يحتاج الآن إلى نصف المواد الأولية اللازمة لإنتاج الوحدة الاقتصادية نفسها منذ عشر سنوات فقط . والسبب الرئيسى فى ذلك هو التغيير

---

(1) Peter F.Druker, The Changed world Economy, Foreign Affairs 768-791 (1986)

الكبير فى تركيب الإنتاج الصناعى فى الدول المتقدمة أى الانتقال من الانتاج الذى يعتمد على حجم كبير من المواد الأولية إلى الإنتاج الذى يعتمد على تكنولوجيا متقدمة.فالمواد اللازمة لإنتاج وحدات الكمبيوتر الصغيرة تمثل ٣ بالمائة من مجمل نفقة الأنتاج ، وحتى فى إنتاج السيارات تمثل المواد الأولية الآن ٤٠ بالمائة فقط من الكلفة الإجمالية للإنتاج . ويكفى أن نعرف أن خمسين رطلا من الأسلاك التلفونية المصنعة من الزجاج الليفى تنقل الآن نفس عدد الرسائل التلفونية التى ينقلها طن من الأسلاك النحاسية . ولسنا فى حاجة إلى تبنىّ نظرية التدهور المزمن فى معدل التبادل التجارى الدولى لكى نتبين أن من شأن هذا التغيير العام أن يسود الكساد فترات طويلة أسواق المواد الأولية أن لا يزيد الطلب عليها بالضرورة مع الانتعاش فى البلاد الصناعية . وهذا أمر يفرض تحديا جديدا على الدول النامية التى تعتمد على حصيلة صادراتها من المواد الأولية لتمويل وإرداتها اللازمة للتنمية .

ثانيا : تحرر الإنتاج الصناعى من الإعتماد الكبير على العمالة

فلم تعد زيادة الإنتاج الصناعى فى الدول المتقدمة تعنى بالضرورة زيادة العمالة ، بل إن العكس هو الصحيح حيث إن التكلفة النسبية للعمالة فى القيمة الكلية للإنتاج فى تناقص مستمر.فبالرغم من زيادة الإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة مثلا فى السنوات العشر الأخيرة بحوالى ٤٠ بالمائة انخفضت العمالة الصناعية بقدر خمسة ملايين عامل (فى حين زادت العمالة الكلية ٢٨ مليونا) . وبعد أن كان العامل الصناعى فى الولايات المتحدة واحدا من كل ثلاثة من العاملين فى الخمسينات أصبح الآن واحدا من كل ستة . ونجد الإتجاه نفسه فى الدول الصناعية الأخرى حتى أنه ينتظر فى سنة ٢٠١٠ أن يزيد إنتاج السيارات عما هو الآن بنسبة ٥٠ بالمائة وتنقص العمالة اللازمة لذلك بنسبة ٦٠ بالمائة . وأصبح المؤكد فى دراسات الإنتاج الصناعى أن الذى يفشل فى تخفيض العمالة اللازمة لانتاج وحدة معينة سوف يفشل فى المنافسة العالمية لتسويق هذه الوحدة . ومن المعروف مثلا أن حالة التدهور الصناعى فى

بريطانيا السائدة منذ ٢٥ سنة تعود فى المقام الأول لفشلها فى تخفيض نسبة العمالة فى الإنتاج على النحو الذى نجحت فيه الدول الصناعية الأ- رى ، وأن النجاح الكبير لليابان يعود إلى النجاح فى تخفيض عدد العمال اللازمين لإنتاج وحدة صناعية معينة . فالعمالة الكثيفة معناها زيادة التكاليف وبالتالى نقص القدرة على المنافسة ، وبالتالى نقص التصدير مما يؤدى إلى نقص الإنتاج فالبطالة . وبالعكس فإن تخفيض العمالة اللازمة لإنتاج الوحدة الصناعية تعنى نقص التكاليف أى القدرة على المنافسة وزيادة التصدير ، وزيادة التشغيل ، وفى النهاية مزيدا من العمالة الكلّية .

ويعود إنخفاض القيمة النسبية للعمالة إلى عدة عوامل أهمها : زيادة إحلال رأس المال والمعرفة محل العمل البشرى (حيث أصبح الحديث عن الأوتوماتية وليس مجرد الميكنة) ، والتحول التدريجى من الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى الصناعات ذات المعرفة الكثيفة أى التى تتطلب قدرا كبيرا من المعرفة التكنولجية الحديثة . (فمثلا ، تمثل المعرفة ٧٠ بالمائة من قيمة إنتاج قطع الكمبيوتر مقابل ١٢ بالمائة للعمالة و ٥٠ بالمائة من قيمة إنتاج الأدوية مقابل ١٥ بالمائة للعمالة ، وهكذا) ، ذلك إلى جانب التحول الملحوظ فى ديناميكية حجم المشروع حيث فقدت اقتصاديات المشروعات الكبيرة كثيرا من جاذبيتها وكان النجاح الأكبر فى مجالات صناعية كثيرة فى جانب المشروعات متوسطة الحجم التى تمكنت عن طريق التقدم التكنولوجى من أن تجعل مزاياها فى كفاءة الإدارة وسهولة الاتصال والقرب من السوق تجبّ مزايا المشروع الكبير .

والحق أننا الآن بصدد نوعين من الصناعات : صناعات تعتمد على المواد وهى التى اعتمدت عليها الدول المتقدمة فى ثورتها الصناعية ،وصناعات تعتمد على المعرفة ، وهى التى تنمو الآن بسرعة . وفى حين يتم تصدير واستيراد منتجات الأولى كسلع فإن منتجات الثانية كثيرا ما تصدّر فى شكل خدمات (بيع تراخيص صناعية ومهارات تكنولوجية .. الخ) . ومن المنتظر أن يشتغل عدد أكبر من العمال فى الدول الصناعية فى الصناعات التى تعتمد على المعرفة المتقدمة والتى

تفرضها على المؤسسات المالية وتظهر آليات جديدة للتعامل فى سوق تتسم بصورة متزايدة بالعالمية والتحرر[1] .

ومؤدى ذلك كله أن الدول النامية يجب أن تعى هذه التغيرات وأن تعى بصورة خاصة أنها لم تعد فى وضع يسمح لها بالاعتماد فقط على قدرتها على تصدير المواد الأولية أو على توافر العمالة الرخيصة فيها ، كما أن عليها أن تعى أن عناصر الديناميكية فى الاقتصاد قد انتقلت حتى فى أكثر الدول تقدما من الاقتصاد الوطنى إلى الاقتصاد العالمى ، وأن المنافسة على المستوى العالمى هى السبيل الوحيد الآن للنجاح ولا تستطيع الدول النامية التنافس مع الدول المتقدمة فى السوق العالمى إلا إذا عرفت المجالات التى يمكن لها أن تتفوق فيها والمجالات التى ينبغى عليها التعاون فيها مع هذه الدول واستخدام الأدوات الاقتصادية الحديثة فى هذا التعاون وخاصة فى مجالات المشاركة فى الإنتاج والتسويق ،كل هذا مع متابعة التغييرات فى الاقتصاد العالمى والإفاده منها بالقدر الممكن فى الظروف الصعبة التى تملك فيها الدول المتقدمة وسائل للتحكم لا تملكها الدول النامية .

وإذا كانت التغيرات التى ذكرتها حتى الآن تهمّ فى المقام الأول الدول الصناعية المتقدمة فإن أهم تغير أصاب الدول النامية فى السنوات الأخيرة هو تحولها من مستورد صاف لرءوس الأموال إلى مصدر لرءوس الأموال للدول المتقدمة أو ما يسمى **بظاهرة الأنتقال السلبى لرأس المال على المستوى العالمى .** وقد نتجت هذه الظاهرة عن أربعة عوامل رئيسية متشابكة :

---

(١) فى ظاهرة تدويل الأسواق المالية وظهور السوق العالمى . راجع محاضرة السيد كاشيواجى . رئيس بنك طوكيو :

Y. Kashiwagi, The Emergence of Global Finance, The 1986 Per Jacobsson Lecture, September 28, 1986 (World Bank Publication).

ومقاله السيد لمفالوسى . مدير عام بنك التسويات الدولية :

A. Lamfalussy, Is Change Our Ally?, The Banker, pp. 19-27 (September, 1986).

القروض الدولية. فعلى حين بلغ حجم التجارة العالمية فى السلع والخدمات حوالى ٢,٥ إلى ٣ ترليون دولار فى السنة ، بلغ حجم حركة رءوس الأموال التى تنطوى على تبادل العملات عشرة أضعاف هذا الرقم . بل إننا نجد أن سوق لندن للدولار الأوروبى وحدها ، حيث تقترض مؤسسات المال وتقرض بالدولار الأمريكى خارج الولايات المتحدة ، تتعامل كل يوم فى ٣٠٠ بليون دولار أى فى ٧٥ تريليون دولار فى السنة أو ٢٥ ضعف حجم التجارة الدولية . أضف إلى ذلك حجم التعامل فى العملات (حوالى ٢٠٠ بليون دولار فى اليوم) . وبالضرورة فإن حركة رءوس الأموال هذه لا ترتبط كلها بالتجارة الدولية بل إنها فى استقلال متزايد عنها حيث تجاوز كثيرا المبالغ اللازمة لتمويل التجارة . وقد تمكنت الدول المتقدمة من استخدام هذا الاقتصاد الرمزى الكبير لصالحها (مثلا استخدمت الولايات المتحدة أسعار الفائدة العالية لجذب رأس المال الأجنبى لمواجهة العجز الداخلى الكبير لديها ، ثم استخدمت سعر صرف الدولار لتخفيض مديونيتها الحقيقية والمقوّمة بالدولار الأمريكى) .

وهكذا أصبحت النظرية النيوكلاسيكية ، التى تقول بأن حركة رأس المال وقيمة العملات تحكمها التجارة الدولية فى السلع والخدمات ، محلا للمراجعة ، فالمعروف أن حركة رأس المال وأسعار العملات الرئيسة منذ بداية السبعينات تسير فى حركة لا تتفق دائما مع حركة التجارة الدولية بل تسير أحيانا فى اتجاه مضاد (كما حدث فى ارتفاع سعر الدولار فى عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ رغم عجز الميزان التجارى الأمريكى ، وانخفاض سعر الفائدة على الدولار عام ١٩٨٦ رغم المديونية الكبيرة للولايات المتحدة)

وفى الوقت نفسه تتطور الأسواق المالية بسرعة حيث تتحول أسواق المال الوطنية بالتدريج إلى سوق عالمى كبير يعمل على مدار اليوم بصرف النظر عن الفواصل الجغرافية والزمنية ، وترفع الحكومات كثيرا من القيود التى تعودت أن

تصّدر هذه المعرفة فى شكل تراخيص وما إليها ، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير الآن من جانب الدول الصناعية بالتجارة الدولية فى السلع غير المنظورة ، وإصرارها على إدخال «الخدمات» فى إطار المفاوضات الجارية فى منظمة الجات .

ومع نمو الإنتاج الصناعى الذى لا يعتمد كثيرا على العمالة ستصبح ميزة التكاليف الأرخص للعمالة أقل أهمية فى الإنتاج وبالتالى فى التجارة الدولية ، وهى مشكلة أخرى للدول النامية (بالاضافة إلى الانخفاض النسبى لأهمية المواد الأولية) خاصة مع تزايد الأهمية النسبية لرأس المال فى مجمل التكلفة الصناعية نتيجة الأوتوماتية . وقد عبّر الأستاذ دركر هذه الحقيقة ببلاغة شديدة حين قال :

« فى التصنيع السريع إبان القرن التاسع عشر تقدمت اليابان عن طريق تصدير المواد الأولية (الحرير والشاى) بأسعار تتزايد باستمرار ، وتقدمت ألمانيا بالقفز فى مجالات الصناعات المتقدمة (الكهرباء والكيماويات والعدسات) ، أما الولايات المتحدة فقد تقدمت عن هذين الطريقين معا . غير أن كلا من الطريقين قد سدّت فى وجه الدول التى تسعى الآن للتصنيع السريع ،الأول بسبب التدهور فى شروط التجارة (معدل التبادل التجارى) فى المواد الأولية ، والثانى لأنه يتطلب إطارا أساسيا من المعلومات والتعليم فوق طاقة الدول الفقيرة . وبقيت المنافسة التى تعتمد على العمالة الأرخص البديل الوحيد ، فهل سيسدّ هذا الطريق أيضا ؟ »[1]

ويفسر هذا السؤال الأخير جانبا من التدهور الذى يحدث الآن فى تدفق الاستثمارات الأجنبية فى المجال الصناعى إلى الدول النامية ، وهو أمر سنعود إليه فيما بعد .

ثالثا : ظهور ونمو « الاقتصاد الرمزى » كمحرك للاقتصاد العالمى بما يفوق حجم الاقتصاد الحقيقى . أو بتعبير آخر انكماش أهمية التجارة الدولية فى السلع والخدمات بالمقارنة بحركة انتقال رؤوس الأموال وتبادل العملات وتدفقات

---

(١) نفس المرجع . ص ٧٨١ .

(١) الإنخفاض الكبير فى حصيلة صادرات الدول النامية نتيجة انهيار أسعار المواد الأولية بما فيها البترول وتصاعد الإجراءات الحمائية فى أسواق الدول الصناعية. ويلاحظ هنا أن البترول ، الذى يمثل المورد الأول لصادراتنا المنظورة ، كان يباع منذ شهور بأسعار تقل فى قيمتها الحقيقية عن أسعاره فى الثلاثينات ، وقد ترتب على الانخفاض الكبير فى أسعاره فى السنة الماضية توفير حوالى ٨٥ بليون دولار للدول الصناعية المستهلكة ، ولا ينتظر أن تزيد أسعار البترول الحقيقية كثيرا ، والتى لم تعد تخضع بنفس القدر لتحكم كبار المنتجين (الشركات أولا ثم الدول) ، إلا فى العقد القادم .

(٢) الزيادة الهائلة فى المديونية الخارجية للدول النامية والتى جاوزت فى عام ١٩٨٦ تريليون دولار .

(٣) هروب رءوس الأموال الخاصة من كثير من الدول النامية .

(٤) الإنخفاض المستمر فى تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه الدول .

وقد أدت ظاهرة الانتقال السلبى لرأس المال هذه إلى إنخفاض معدلات الإنتاج والدخل والاستهلاك فى كثير من الدول النامية فى السنوات الأخيرة حتى عاد متوسط دخل الفرد فى أمريكا اللاتينية إلى ما كان عليه منذ عشر سنوات وفى إفريقيا إلى ما كان عليه منذ ١٦ عاما .

ويكفى أن نذكر أن حصيلة صادرات الدول النامية ، وهى وسيلتها الأساسية لسداد ديونها وتمويل النقد الأجنبى اللازم لتنميتها ، هى فى تناقص مستمر. وطبقا لإحصاءات صندوق النقد الدولى انخفضت هذه الحصيلة بمعدل ٤,٨ بالمائة أو ٢٤ بليون دولار فى عام ١٩٨٥ (مقابل زيادة فى صادرات الدول الصناعية بمعدل ٣,٦ بالمائة أو ٤٤,٦ بليون دولار)[1] . ولا

(١) IMF, International Financial Statistics 114-5 (1986).

يقتصر الأمر هنا على الانخفاض الكبير فى أسعار البترول رغم أهميته.، فقد انخفضت أيضا أسعار صادرات الدول النامية غير البترولية بمتوسط بلغ ١١,٤ بالمائة فى سنة ١٩٨٥ وحوالى ١٧ بالمائة فى السنة التالية.[١] أما المديونية الخارجية فقد وصلت إلى حد الأزمة البالغة فى معظم دول أمريكا اللاتينية والدول الأفريقية بحيث أصبح الدائنون لا يأملون إلا بسداد فوائد الديون ويقبلون مضطرين إعادة تمويل القروض القائمة حتى أصبحت الديون القائمة توصف بأنها « ديون دائمة » وبدأ العمل فى دول كثيرة على تحويل جزء منها إلى مساهمة فى رءوس أموال المشاريع المقترضة. ويقدّر البنك الدولى أن الدول النامية دفعت فى خدمة ديونها طويلة الأجل أكثر مما تلقته من قروض جديدة بما يعادل ٢٦,٣ بليون دولار فى عام ١٩٨٥، أما عن ظاهرة هروب رءوس الأموال الخاصة فقد قدّرت دراسة حديثة لشركة « مورجان جارانتى ترست » أن حجمها قد بلغ فى عشر دول لاتينية فقط ٣٠,٨ بليون دولار فى الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٥ وأن المودعين فى الخارج من مواطنى هذه الدول قد زادوا من حجم ودائعهم المصرفية بمقدار ١٥ بليون دولار فى هذه الفترة ليصير مجموع ودائعهم الخارجية ٥٥ بليون دولار.[٢] وليس حال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول النامية بأفضل، فقد نقص حجمها، طبقا لاحصاءات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، من أكثر من ١٧ بليون دولار فى عام ١٩٨١ إلى أقل من ثمانية بليون فى عام ١٩٨٣، ولازالت حتى الآن دون مستواها فى أوائل الثمانيات.

ولم يكن أىّ من ذلك نتيجة « مؤامرة » من الدول الغنية ضد الدول الفقيرة، بل كانت كلها نتائج طبيعية لعوامل عديدة: الركود الاقتصادى فى أسواق الدول الصناعية التى لم تنجح كلها بعد فى التغلب عليه، أدى إلى

(١) World Bank, Quarterly Review of Commodity Markets (Jan. 1987)

(٢) Morgan Guarantee Trust Company of New York, World Financial Markets at p. 3 and Table 9 at 6 (February, 1986).

نقص فى الطلب على صادرات الدول النامية وإلى إجراءات لحماية الانتاج المحلى فى الدول الصناعية ، وتراكم فوائض البترول لدى البنوك التجارية فى السبعينات وأول الثمانيات دون إمكانية استيعابها فى الدول الصناعية جعل هذه الأموال متاحة للدول النامية التى تهافتت على اقتراضها بأسعار عالية بافتراض أن صادراتها ستمكنّها من الوفاء وهو ما لم يحدث بالنظر للتغيرات الهيكلية الأخرى التى جرت فى الاقتصاد العالمى والتى أشرنا إلى أهمها . فى الوقت نفسه ، تقاعست معظم الدول النامية عن إتخاذ الإجراءات التصحيحية التى تمكنها من تقليص وارداتها ، فتفاقم نقص العملات الأجنبية فى حين زاد إصدار العملات المحلية مما بلغت معه معدلات التضخم أرقاما لم يسبق لها مثيل . وقد ترتب على ذلك فقدان المدخرين المحليين ثقتهم فى العملة المحلية وتفضيلهم إيداع أموالهم فى الخارج ، وفقدان المستثمرين الأجانب ثقتهم فى قدرة الدول المضيفة على تحويل أرباحهم إلى عملات أجنبية .

وقد أدت هذه الأوضاع فى النهاية إلى أن تتبيّن الدول ذات المديونية الكبيرة أنه لابدّ من مواجهة الموقف بشجاعة خاصة وقد ترددت بعضها فى الإصلاح فى وقت مبكّر.ونشأت عن ذلك آخر ظاهرة أودّ ذكرها فى هذا المقام وهى ظاهرة **تصحيح وترشيد السياسات الاقتصادية والمالية فى كثير من الدول النامية** . وقد بدأ هذا التصحيح عندما تبينت الدول المعنية بما لا يقبل الشك أبعاد التغير فى أوضاع الاقتصاد العالمى : فالانخفاض فى أسعار المواد الأولية حقيقة لا ينتظر أن تتغير فى المستقبل القريب ، واحتمالات التوسع فى أسواق الدول الصناعية متواضعة بالنظر للمعدل البطىء للنمو فى هذه الأسواق ولتزايد الاتجاهات الحمائية فيها ، واحتمالات الحصول على قروض « جديدة » من البنوك التجارية محدودة بالنظر إلى الحجم الهائل للقروض القائمة وتدنى الثقة فى قدرة الدول المدينة على السداد كذلك فان الزيادة فى حجم المساعدات الخارجية محدودة للغاية . لم يبق إذن أمام الدول النامية ، فى ضوء هذا التقييم الواقعى للاحتمالات الخارجية ، من أن تسلّم بأن نمط التنمية الذى ساد فى الستينات

والسبعينات والذى أعتمد فى جزء كبير منه على القروض والمساعدات الخارجية لم يعد اختيارا واقعيا فى المستقبل المنظور،وأنه لم يعد هناك بديل فى الواقع لتنمية الموارد الداخلية والعمل على استخدام هذه الموارد بأرشد السبل الممكنة . فقد انتهى الوقت الذى تستطيع فيه هذه الدول أن تعيش بما يجاوز كثيرا وسائلها وطاقاتها الخاصة إلا فى حدود التدفقات الخارجية ، المضمون استمرارها،إن وُجدت مثل هذه التدفقات،تبينت هذه الدول إذن أنه لابد من تهيئة **مناخ عام جديد للاستقرار المالى والنمو الاقتصادى** ، مناخ يكافىء المنتجين ، والمصدرين بصورة خاصة ، ويدفع إلى التنافس والانتاجية . مثل هذا المناخ له مقومات لا يمكن تجاهلها :

ـ **نظام الأسعار** ، الذى كان فى معظم الأحوال يعاقب المنتجين الزراعيين لصالح سكان المدن والذى خلق اختلالات شتى فى قرارات الإستهلاك والاستثمار على المستويين العام والخاص ، يجب أن يفسح المجال لنظام جديد يدفع المزارعين لزيادة إنتاجهم الزراعى ويؤدى إلى بيع السلع والخدمات بما يجاوز نفقة إنتاجها ضمانا لاستمرار إنتاجها بالنوعية المطلوبة وحداً من الإسراف فى استهلاكها .

ـ **وسعر الصرف للعملة** ، المحلية لابد كذلك أن يصبح وسيلة لخدمة الأغراض الأقتصادية دون حساسيات مبالغ فيها حول قيمة العملة كأن القيمة المرتفعة هى بالضرورة هدف فى ذاته . الهدف ليس أن يكون سعر العملة عاليا وإنما أن يكون واقعيا حتى يمكن التوسع فى الصادرات والحد من الواردات وحتى يضمن نظاما أرشد للاستخدام الكفء للنقد الأجنبى النادر،ويشكل حافزا على تنمية أنشطة جديدة يتمكن الاقتصاد المحلى عن طريقها من تحقيق مزاياه النسبية مهما كانت ضئيلة .

ـ **كما أن سعر الفائدة** ، يجب هو الآخر أن يكون على معدل يشجّع الإدخار الخاص ويحفظ للمدخر على الأقل قيمة ما ادخره (وهو ما لا يحدث إن كان سعر الفائدة أدنى من معدل التضخم) حتى لا يسعى المدخرون إلى تحويل مدخراتهم إلى عملات أجنبية أو إلى مزيد من الاستهلاك .

ـ **نظام التشغيل والأجور** ، يجب أيضا أن يتناسب مع حاجة وإنتاجية العمل وأن يميّز بين العاملين طبقا لمستوى أدائهم .

ـ **النظام الضريبي** ، ينبغى أن يكون دافعا على الحيوية الاقتصادية بأن يشجع الادخار والاستثمار وأن يضمن فاعلية الجباية على أسس معقولة ورشيدة مع مراعاة التبسيط وابتغاء العدالة .

ـ **الإنفاق الحكومى** ، يجب أن يُحد بما يخفض عجز الميزانية ويضمن كفاءة الأداء .

. ـ **القطاع العام** ، يجب أن يعمل على أسس اقتصادية سليمة من حيث سياسة التشغيل وأعداد العاملين وأسعار المنتجات ، إذا كان له أن يبقى ويزدهر .

ولكى تنجح هذه الإجراءات فى تغيير وجه الاقتصاد مع الحد من التضخم لابد أن تتخذ جميعا فى الوقت نفسه على أن تسير معا بتدرج معقول مع قبول التضحيات الوقتيه التى لابد أن تترتب عليها كثمن لابد من دفعة لوقف التدهور المستمر ذى الكلفة الأفدح.عن طريق إجراء كهذه تمكّنت بعض هذه الدول من تشجيع المستثمرين المحليين ثم الأجانب على استعادة الثقة بالتدريج واستطاعت كثير منها أن تتأقلم مع الصدمات الخارجية بصورة أفضل ، كما استطاعت أن تستفيد من الحقائق الجديدة وتحافظ على مستوى مناسب من القدرة على المنافسة فى السوق العالمى بل ومن التكامل مع الاقتصاد العالمى مع ما فى ذلك من مكاسب فى الكفاءة والأنتاجية . ورغم تخوف الحكومات من الآثار السياسية والإجتماعية الحالّة للإصلاح الاقتصادى أثبتت تجربة بعد أخرى أن الشعوب تقبل الإصلاح الجدى وتتحمل مشقته إن رأت فيه وقفا للتدهور فى المدى القصير وأساسا للتقدم فى المدى الطويل . وقد تمت هذه الأصلاحات فى معظم الأحوال بمباركة من صندوق النقد الدولى ، الذى دخل حتى نهاية العام الماضى فى اتفاقات حول الاصلاح الاقتصادى

الشامل مع ٢٥ دولة نامية قدّم لها أكثر من ٣٥ بليون دولار ، وبمشاركة من البنك الدولى ، الذى توسّع كثيراً فى تقديم ما يسمى بقروض التصحيح الهيكلى وقروض التصحيح القطاعى حتى أصبحت تجاوز حوالى ٢٠ بالمائة من مجموع برنامجه الإقراض السنوى وبلغت فى بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا حوالى نصف ما حصلت عليه من قروض مؤخرا . وجعل ذلك الرئيس السابق لصندوق النقد الدولى يؤكد فى كلمته الأخيرة أمام الاجتماع السنوى للصندوق أن أكثر من ثلثى الدول عالية المديونية قد تبنت بالفعل أو هى بصدد اتمام سياسات مبنية على الإعتراف بالحقائق الجديدة للاقتصاد العالمى والانفتاح على هذا الاقتصاد والتكامل معه لأنه ، على حد قوله «ليس فى مصلحة التجارة الدولية أو النظام الدولى أو السلام عامة أن ترى الدول النامية نفسها نتيجة انغلاق الأسواق وغيبة المساعدات الخارجية ، مضطرة إلى الإنغلاق على ذاتها وتقييد وارداتها وبالتالى نموها بل وآمالها»[1] .

وهناك دول مثل البرازيل اختطت لنفسها برامج مماثلة دون اتفاق مع صندوق النقد ولكن بقبول ودعم من البنك الدولى ونجحت أيضا بسرعة فى تحقيق فائض فى ميزانها التجارى وفى وقف معدلات التضخم العالية فى آن معا .

فأين نحن فى مصر من ذلك كلّه ؟

---

(١) Address by J. de Larosiere, Managing Director of the IMF to the Board of Governers. September 30, 1986, p.11

٢- أزمة الاقتصاد المصري.. الأعراض والأسباب

- مصـــر التي ...
- الأعـــراض
- الأســباب

أزمة الاقتصاد المصري.. الأعراض والأسباب

مصــــر التي ...

يصف المصريون أرضهم بأنها « أم الدنيا » ، وقد وصفتها نظريات قديمة فى الاستراتيجية بأنها « مركز الأرض » ، واعتبرها نابليون « أهم مكان فى العالم » . وإن كان اكتشاف العالم الجديد ، والتقدم الكبير فى وسائل المواصلات والاتصالات قد قلّلاً من أهمية الموقع الاستراتيجى لمصر ، فقد ظلت مع ذلك تلعب دورا يفوق كثيرا حجمها الاقتصادى : انفتاحها المبكر على الغرب ميزها لفترة طويلة بمؤسسات متقدمة عندما كانت معظم الدول فى منطقتها بل ومعظم الدول النامية الأخرى تحت الحكم الاستعمارى ، وجود الأزهر فيها أعطاها وضعا خاصا فى العالم الإسلامى ، حجمها وتقدمها النسبى فى مجالات الآداب والفنون خاصةً أعطياها وضعا متميزا فى المنطقة العربية . ويندر فى التاريخ الحديث أن تجد دولة كان لها تأثير كبير على سياسة وثقافة الدول المحيطة بها بغير تدخل عسكرى كما كان لمصر ، وربما لا يزال لها ، فى العالم العربى . وقد لعبت مصر على مرّ العصور دورا مهما خارج حدودها ، وكانت فيها غير مرة عاصمة أعظم الدول فى عصرها ، كما أنها كانت بلا شك فى مقدمة نضال الدول النامية من أجل التحرر فى العصر الحديث .

لكن مصر تلعب مع ذلك دورا محدودا جدا ، بل وهامشيا ، فى الاقتصاد العالمى المعاصر . فبالرغم من أنها دولة متوسطة الحجم يشكل سكانها حوالى

واحد فى المائة من سكان العالم ، فإن نصيبها من صادرات العالم لا يجاوز اثنين فى الألف أى خُمس الواحد فى المائة . وحتى فى السلعتين الرئيسيتين من صادرات مصر ، تشكل صادراتها من البترول حوالى ٧ فى الألف وصادراتها من القطن ٦,٥ فى المائة من الصادرات العالمية ، ولا تزيد نسبة صادراتها فى معظم السلع الأخرى عن واحد فى الألف[1] . وحيث تعتبر حصة العضو فى رأسمال البنك الدولى مؤشرا لأهميته الاقتصادية بين الأعضاء المائة والواحد والخمسين ، نجد أن حصة مصر لازالت أقل من نصف الواحد فى المائة .

وحتى بين الدول العربية ودول الشرق الأوسط حيث تعتبر مصر الآن أكبرها حجما من الناحية السكانية ، نجد أن ناتجها القومى الاجمالى أقل من الناتج القومى لكل من السعودية وإيران وتركيا والجزائر وربما العراق ، وأن متوسط الناتج القومى الإجمالى للفرد فيها أقل من أى دولة أخرى فى المنطقة فيما عدا اليمنين والسودان[2] ، ويحدث هذا رغم المزايا النسبية الكبيرة لمصر ، ورغم أنها أول دولة بدأت التصنيع فى العالم العربى بل فى المنطقة بأسرها .

وبين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العديدة ، لا يجد الباحث تميزا لمصر إلا فى نسبة استهلاك الفرد للسعرات الحرارية (الكالوريات) حيث يستهلك الفرد المصرى فى المتوسط قدرا يفوق ما يستهلكه الفرد فى الدول النامية كافة بما فيها الدول الأغنى كثيراً[3] ، وهو أمر انعكس على حجم ووزن الإنسان

---

(١) راجع ..

World Bank 1986 Edition, Commodity Trade and Price Trends Table 7c (1986)

وتستند هذه الاحصاءات على متوسط أرقام الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٣ .

(٢) راجع : The World Bank Atlas والاشارة هى إلى أرقام ١٩٨٣ . فيما عدا إيران والعراق التى لا تنشر عنهما أرقام حديثة . ولا تتضمن الاشارة بالطبع الصومال وموريتانيا وجيبوتى .

(٣) طبقا لإحصاءات البنك الدولى . بلغ استهلاك الفرد فى مصر . فى المتوسط . فى الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٣ . ١٢٨ ٪ من السعرات الحرارية المطلوبة . فى حين كان المعدل ١١٨٪ فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و١١٣٪ فى أمريكا اللاتينية .

المصرى المعاصر ويعود ولاشك إلى أن مصر لديها أعلى معدل لدعم أسعار الغذاء فى العالم على الإطلاق[1] .

وإن كان من الإنصاف أن نضيف أن مصر قد تميزت فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ بمعدل مرتفع لنمو الناتج المحلى الإجمالى بمتوسط ٩٪ ، كما تميزت فى الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٨٣ بمعدل مرتفع لزيادة نمو متوسط الناتج القومى الإجمالى للفرد ، حيث جاء ترتيب مصر فى المركز الرابع بين الدول النامية التى حققت زيادة فى هذه الفترة (بعد سنغافورة والأردن وهونج كونج فقط)[2] وذلك لأسباب سنوردها حالا . وقد ترتب على ذلك انخفاض معدل الفقر فى المدن والقرى على السواء ، وإن اتسعت الهوة الناجمة عن سوء توزيع الدخل خاصة فى المدن وبقيت قطاعات كبيرة من ذوى الدخل المحدود أو الثابت ومن الأسر التى ليس لها عاملون بالخارج دون تحسن يذكر فى مستوى معيشتهم إذ أضاع التضخم كثيرا من الزيادة الإسمية فى دخولهم .

ومن المفيد الآن أن نشرح أعراض الأزمة التى يمر بها الاقتصاد المصرى قبل أن نفصّل الأسباب التى أدت إليها ، وأن نكون واضحين فى التفرقة بين الأعراض والأسباب حيث يلاحظ أن المناقشات الجارية كثيرا ماتخلط بينهما ، حين أن التفرقة ضرورية لابتداع الحلول التى يجب بالضرورة أن تعالج الأسباب ولا تقصر اهتمامها على الأعراض الناتجة عنها . ومن المهم أن أذكّر مرة أخرى أننى فى عرض لهذه الأعراض والأسباب ، لا أقصد بالمرة توجيه اللوم لأية حكومة أو أى مسئول ، وإنما أقصد البحث عن جذور المشاكل التى تمتد وراء كل الحكومات والمسئولين وتشلّ قدرتهم على الإصلاح مالم تجتث من أصولها .

---

(١) راجع . World Bank, World Development Report 1986, 90. حيث يبين الجدول رقم ٥ أن نسبة الانفاق على دعم الغذاء إلى مجموع الانفاق الحكومى فى مصر بلغت أكثر من ٤٦٪ فى الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨١ وأنها لازالت . رغم إنخفاضها منذ عام ١٩٨٢ . أعلى منها فى الدول النامية الأخرى .

(٢) أطلس البنك الدولى ١٩٨٦ . ص ١٨ .

الأعـــراض

أعراض الأزمة التى يعانى منها الاقتصاد المصرى واضحة للجميع ، بعضها ذو طابع اقتصادى أو مالى ظاهر يعرفها المختصون بهذه الأمور ، وبعضها يمتد إلى قطاعات الإنتاج والخدمات ويتبينها سواد الناس .

أما الأعراض ذات الطابع الاقتصادى والمالى فيمكن تلخيصها فى المظاهر الآتية ، ولا داعى للتفصيل فى الأرقام لأنكم ولاشك على بيّنة بها :

أولا : هناك **عجز مزمن** فى الميزان التجارى وميزان المعاملات الجارية ، وميزان المدفوعات ، والميزانية العامة . وقد تزايد هذا العجز فى السنوات الأخيرة حتى بلغ معدلات خطرة .

ثانيا : لمواجهة كل هذا العجز زادت **مديونية الدولة** الداخلية ، كما زادت المديونية الخارجية بدرجة كبيرة حتى جاوزت الناتج القومى الإجمالى وأصبحت خدمتها تلتهم ما يقدر بأكثر من ٤٠٪ من حصيلة الصادرات اعتبارا من العام الماضى . وقد اصطحبت الظاهرتان السابقتان زيادة كبيرة فى الاستهلاك ، أى فى الإنفاق الخاص والعام ، حيث تأخرت محاولات سد العجز وتقليص المديونية ، واستمر دعم الكثير من السلع والخدمات من جانب الدولة مع زيادة كبيرة فى إصدار النقود .

ثالثا : هناك خلل كبير فى **نظام الأسعار** ، سواء فى ذلك الأسعار التى تتحكم فى الاقتصاد ككل . مثل سعر الصرف وسعر الفائدة ، أو أسعار السلع والخدمات . فهناك تعدد فى سعر الجنيه المصرى كما حددته الدولة ، وكل الأسعار التى حددتها كانت أعلى كثيرا من سعر السوق . وحتى بعد الترشيد الذى تم فى العام الماضى ، لازال هناك سعران للجنيه كلاهما مبالغ فيه طبقا لدراسات عديدة . أما سعر الفائدة فقد كان ولا يزال أدنى من معدل التضخم وهو عقاب

للمدخرين الذين يتلقون فى الواقع عند انقضاء آجال ودائعهم لدى البنوك مبالغ قيمتها الحقيقية أقل من قيمة ما أودعوه . أما السلع والخدمات فقد أصيبت أسعارها بالخلل الأكبر حيث أصبح بعضها يباع بأسعار تقل كثيرا عن تكلفتها وبعضها بأسعار مبالغ فيها إلى حد بعيد ، فما تتحكم فيه الدولة ظل لفترة طويلة يباع للجميع ، أغنياء وفقراء ، بأسعار تقل ، فى معظمها ، عن تكاليفها الحقيقية مما أدى إلى تدهور فى النوعية وإسراف فى الاستهلاك وأخطاء فى قرارات الاستثمار على المستويين الفردى والمؤسسى ، كما أدى إلى استيعاب السوق المحلى لجزء متزايد من المواد القابلة للتصدير وخاصة البترول الذى كانت أسعاره الداخلية حتى نهاية ١٩٨٤ تمثل بين ١٥٪ و ٢٠٪ من سعره العالمى . أما السلع والخدمات الأخرى فقد ارتفعت أسعارها بشكل مبالغ فيه .

رابعا : مع التحيز غير المقصود **ضد** الإنتاج المحلى نتيجة دعم الكثير من السلع ، خاصة انتاج الحبوب التى تباع بأسعار لا تشجع المزارعين المحليين على انتاجها ، هناك **حماية مبالغ فيها** للصناعة المحلية عن طريق القيود على الاستيراد والرسوم الجمركية العالية على السلع المنافسة ، والنتيجة فى أحيان كثيرة هى إنتاج سلع عديدة ذات كفاءة اقتصادية متدنيّة وفى بعض الأحيان ذات تأثير سلبى على القيمة المضافة ، إذا احتسبت بالأسعار الاقتصادية ، مع نوعية رديئة وأسعار مرتفعة للسلع الأخرى التى تنتج دون منافسة حقيقية .

خامسا : مع سعر الصرف المعقّد والمبالغ فيه ، والحماية المبالغ فيها للصناعة المحلية ظل **معدل النمو فى الصادرات** المصرية منخفضا ، فيما عدا البترول الذى لا يخضع لهذه الاعتبارات والذى تطورت حصيلة صادراته تطورا هائلا فى السبعينات وأوائل الثمانينات قبل أن تبدأ

فى الهبوط ابتداء من عام ١٩٨٣ ، ثم تدهورت إلى أقل من النصف فى العام الماضى .

سادسا : وسط كل هذه الظواهر ظل **معدل نمو العمالة المنتجة** بطيئا ، رغم الزيادة الهائلة فى السكان حتى فى سنوات الرخاء النسبى الذى تأسس على عوامل خارجية وليس على زيادة ملحوظة فى القطاعات المحلية المنتجة . فبالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لعائدات تصدير البترول وعائدات قناة السويس معا من ٣٪ من الناتج المحلى سنة ١٩٧٥ إلى ٢٢٪ منه سنة ١٩٨١ ، ظلت العمالة فى هذين القطاعين تمثل أقل من ١٪ من العمالة الاجمالية التى لم تتأثر إلا بصورة هامشية من النمو فى هذين القطاعين . والحقيقة أن حصة الزراعة والصناعة من الناتج المحلى الاجمالى ومن العمالة قد انخفضت فى السنوات الأخيرة وظلت معظم الزيادة فى العمالة فى القطاع الحكومى ذى الانتاجية المتدنية ، كما سيجئ .

سابعا : مع كل العوامل السابقة كان طبيعيا أن تستمر **معدلات التضخم** على مستوى مرتفع تدفع ثمنه فى النهاية القطاعات الأفقر من السكان رغم أنه نتج عن سياسات تستهدف فى الأصل حماية هذه القطاعات ، كما تدهورت فى السنتين الأخيرتين **درجة ثقة الدائنين الخارجيين** فى قدرة الاقتصاد المصرى على الاقتراض كما تقيسها مؤسسات الاقراض الدولى الخاصة والعامة .

إلى جانب هذه الأعراض التى يعرف أبعادها المتخصصون ، هناك **أعراض مرتبطة بها لحقت قطاعات الإنتاج والخدمات** يعرفها عامة المواطنين أو على الأقل من ولدوا منهم قبل تراكم هذه الأعراض (أكثر من ٤٠٪ من سكان مصر تقل أعمارهم عن ١٥ سنة) . ويكن تلخيصها فيما يلى :

فى قطاع الزراعة برغم الظروف المناخية الممتازة لمصر ، لازالت المشكلة

الكبرى هى عجز الأراضى الزراعية عن انتاج الغذاء الكافى للسكان الذين يتزايدون بنسبة أعلى من معدل الزيادة فى الإنتاج الزراعى ، حتى انقلب ميزان التبادل التجارى فى المواد الزراعية من فائض قدّر بحوالى ٢٥٥ مليون دولار سنة ١٩٦٠ إلى عجز قدر بثلاثة بلايين دولار سنة ١٩٨٣ . وبرغم استصلاح مليون فدان بتكلفة عالية منذ انشاء السد العالى فإن ثلث هذه المساحة فقط قد استزرعت فعلا بصورة كافية ، وفى الوقت نفسه تفقد الأراضى الزراعية لصالح الامتداد العمرانى كل سنة ٢٠ إلى ٤٠ ألف فدان هى أجود من الأراضى المستصلحة ، والنتيجة أنه بعد أكثر من عشر سنوات من الجهود ، نجد أن مساحة الأرض المزروعة سنة ١٩٨٢ لم تزد عن مساحتها سنة ١٩٧٠ إلا مائتى كيلو متر مربع فقط (من ٢٨,٤ ألف كم٢ إلى ٢٨,٦ ألف كم٢) . كذلك تأثرت الإنتاجية الزراعية للأرض بمشاكل الصرف الناجمة عن التحول إلى الرى الدائم بعد إنشاء السد العالى مما أدى بالحكومة إلى العمل على تنفيذ برنامج شامل ومكلّف للصرف لم يكتمل بعد تنفيذه . إلى جانب هذه العوامل أدى تحديد أسعار معظم المحاصيل لفترة طويلة بأقل من أسعارها العالمية ، وبيع القمح المستورد بأسعار متدنية جدا ، إلى فقدان الحافز على زيادة إنتاج المحاصيل التى تتحكم فيها الدولة (الحبوب والعدس والقطن) وانتهى الأمر إلى أن تصبح ٣٠٪ من الأراضى الزراعية مخصصة لمحاصيل غذاء الحيوان . وزادت بسبب ذلك كله ولأسباب أخرى سيرد ذكرها هجرة المزارعين إلى المدن حيث الوظائف الحكومية الأسهل والتى ليس لها عائد انتاجى مما تسبب فى نقص واضح فى اليد العاملة فى الزراعة فى بلد يعانى كثيرا من اكتظاظ السكان ، ودفع أكثر الناس سذاجة إلى الظن بأن مشكلة مصر الرئيسية تكمن فى نقص سكانها .

فى قطاع الصناعة رغم البدء المبكر فى مجهودات التصنيع ، ورغم موقع مصر الممتاز إلى جانب أسواق نمت فجأة وبشكل هائل فى شرقها وغربها ، ورغم توافر اليد العاملة ، لا زال هذا القطاع متخلفا ، بل إن نصيب الصناعة من القيمة

المضافة ومن إجمالى الصادرات ظل فى تناقص خلال السنوات العشر الأخيرة . ولا زال القطاع العام مكبلا بالقيود الحكومية وبالعمالة الزائدة عن الحاجة وبنظام للتشغيل والأجور لا يحفز على زيادة الإنتاج. ويحظى هذا القطاع مع ذلك بأكثر من ٧٠٪ من الإستثمارات فى الصناعة بعد حقبة من الحديث عن تشجيع القطاع الخاص . وقد حددت أسعار المنتجات الصناعية لفترة طويلة بطريقة تحكمية أدت إلى تضارب بين العائد المالى والعائد الاقتصادى لبعض المشاريع وإلى تشجيع الاستثمار والانتاج غير الكفء اقتصاديا . كما أدت الحماية العالية كما ذكرنا إلى انتاج عالى التكاليف وفى أحيان كثيرة غير صالح للتصدير فى القطاعين العام والخاص جميعا . وظل القطاع الصناعى بصورة عامة يعانى من الطاقة غير المستغلة وظروف العمل غير المواتية ، رغم أنه حظى خلال عقود ثلاثة (من ١٩٥٠ إلى ١٩٨٠) بنصيب من الاستثمارات الكلّية جاوز نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى .

فى قطاع الطاقة ، شهدت مصر تبذيرا خطيرا فى استخدام موارد الطاقة فى وقت كان العالم كله يعمل جاهدا على الحد من استهلاك الطاقة بسبب تكاليفها المتزايدة . فقد استمرت الأسعار الحقيقية للطاقة فى مصر فى الانخفاض طوال السبعينات حتى أصبحت كما ذكرنا أقل من خمس سعرها العالمى فى بداية عام ١٩٨٥ ، ولا زالت رغم زيادتها حوالى ثلث هذا السعر فى نهاية عام ١٩٨٦ . وزاد الاستهلاك المحلى على ذلك بنسبة جاوزت ١٠٪ سنويا ، مما ترتب عليه عدم تصدير ما كان يمكن توفيره من بترول ، كما كان من آثاره الأسهام فى الزيادة الهائلة فى استيراد السيارات على نحو لم تكن المدن على استعداد لاستيعابه مما خلق سلسلة أخرى من المشاكل . كما أن إصرار الحكومة لفترة طويلة على عدم رفع أسعار الطاقة المحلية أدى بكثير من هيئات التمويل الخارجى إلى أن تمتنع عن المساهمة فى تمويل التوسع فى هذا القطاع مما يتوقع معه نقص ملحوظ فى الطاقة الكهربائية فى نهاية الثمانينات .

فى قطاعات البنية الأساسية والخدمات حدث ضغط شديد على هذه القطاعات فى المدن التى ازداد سكانها زيادة كبيرة دون زيادة تذكر فى

استثمارات البنية الأساسية لحوالى عشر سنوات (بين ١٩٦٥ و ١٩٧٥) . وأدى ثبات الأسعار الإسمية للخدمات لفترة طويلة إلى انهيار مستواها وضعف الأجهزة القائمة عليها ومحدودية التوسع فيها . وقد ظهرت المشكلة فى أسوأ صورها فى أحوال الاتصالات الهاتفية قبل أن تتداركها الدولة ببرنامج عظيم التكاليف . كما لازالت المشكلة على أشدها فى **قطاع النقل** حيث تعانى المؤسسات العامة القائمة به عجزا ماليا شديدا ، وحيث يتم النقل داخل المدن إما بمستوى لا يليق بالآدميين (أوتوبيسات القطاع العام) أو بطرق باهظة التكاليف وغير خاضعة لأى تنظيم حكومى فعال (التاكسى وما إليه) . كذلك لاتزال **خدمات مياه الشرب والصرف الصحى** تعانى من نقص خطير ، وبالرغم من محاولات الحكومة التوسع فى هذه الخدمات عن طريق مشروعات جديدة تموّل من الخارج لازال القطاع يعانى من تبذير فى الاستهلاك وعدم وجود نظام شامل لاسترداد تكاليف المشروعات وتكاليف صيانتها .

فى **قطاع الإسكان** بلغت المشكلة حد الأزمة الكبيرة حيث أحجم المستثمرون لأسباب معقولة عن الاستثمار بغرض التأجير وتدهورت أحوال المساكن القائمة ، وبدلا من مواجهة الأسباب الحقيقية التى أدت إلى هذا الوضع لا زال القطاع يعانى من تدخل شديد للحكومة ويعجز عن تقديم الوحدات المناسبة لحاجة الأسر الجديدة ومحدودة الدخل .

فى **سوق العمل** ، نجد أغرب الظواهر اطلاقا ، حيث أعداد هائلة من البشر فى كل مكان وخاصة فى المكاتب الحكومية وشركات القطاع العام ونقص خطير مع ذلك فى كل التخصصات التى يحتاج إليها المجتمع . ومع اكتظاظ الجامعات وتراكم خريجيها بغير عمل أو فى بطالة مقنعة وبأجور ضئيلة جدا بالمعيار العالمى ، وإن كانت أحيانا مبالغا فيها بالنسبة لقيمة العمل ، أو اللاعمل ، الذى تدفع من أجله ، يشكو القطاع الصناعى من نقص الأيدى العامة المدربة بل وغير المدربة ، كما ينخفض مستوى المهارات المتخصصة بوجه عام ، وتتصف سلوكيات العمل بل وأخلاقياته فى كثير من المواقع باللامبالاة والإحباط .

وبالرغم من أن كل الأعراض السابقة كانت واضحة للعيان منذ الستينيات فإن محاولات الاصلاح تأخرت كثيرا ، وكان من أسباب تأخرها أن البحث فى الأسباب الحقيقية لم يكن مسموحا به لفترة طويلة كانت فيها هموم الدولة الخارجية والاعتبارات العسكرية تحظى بالاهتمام الأول ، ثم جاءت التدفقات المالية الكبيرة من الخارج فى شكل عائدات البترول وتحويلات العاملين ودخل القناة وزيادة دخل السياحة والمعونات الخارجية الهائلة (العربية أولا ثم الأمريكية بعد ذلك) لتعطى للجميع اطمئنانا غير واجب . صحيح أن معدل النمو زاد كثيرا نتيجة هذه التدفقات وزادت معه ، بالنسبة إلى الناتج المحلى الاجمالى . فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٠ نسبة الادخار المحلى (من ٩٪ إلى ١٤٪) والادخار الاجنبى (من ٥٪ إلى ١٥٪) والاستثمار(من ١٤٪ إلى ٢٩٪) كما ارتفعت القيمة المضافة لعائدات تصدير البترول وعائدات القناة كما ذكرنا من ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى سنة ١٩٧٥ إلى ٢٢٪ سنة ١٩٨١. لكن هذين القطاعيين لم يكن لهما تأثير يذكر على حجم العمالة . فى هذه الفترة زادت العمالة فى الزراعة بنسبة ٣٪ وفى الصناعة بنسبة ١٢٪ وفى خدمات التجارة والمال والمقاولات بنسبة ٢٥٪ ، أما الزيادة الكبرى فكانت فى وظائف الحكومة (٥٠٪) حيث لا تؤدى الزيادة فى العمالة بالضرورة إلى زيادة فى الإنتاج بل قد يكون العكس هو الصحيح .

وأهم من ذلك فإن كل التدفقات التى أعطت النمو فى مصر دفعة كبيرة فى الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٢ كانت تعتمد على عوامل خارجية ليس لمصر سيطرة عليها ، ولم يبدأ التفكير الجدى فى استغلال هذه التدفقات لتقوية القطاعات الانتاجية المحلية إلا بعد أن كادت الفرصة أن تضيع . فقد افترضت الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٢ / ١٩٨٣ـ ١٩٨٦ / ١٩٨٧) استمرار التدفقات الخارجية بل وزيادتها ، واستهدفت هذه الخطة الطموحة معالجة الأعراض الاقتصادية والمالية التى ذكرناها عن طريق زيادة الادخار المحلى (من ١٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى إلى ٢٤٪) وتخفيض العجز فى حساب

المعاملات الجارية (من ١٠٪ إلى ٢٪) وتخفيض نسبة خدمة الديون إلى حصيلة الصادرات الأجمالية بما فيها الصادرات غير المنظورة (من ٢٤٪ إلى ٢١٪) وزيادة الصادرات السلعية إلى ١٠,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، وزيادة هذا الناتج نفسه بنسبة ٨٪ ، مع تخفيض الزيادة فى الاستهلاك بحيث يصبح ٧٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى بدلا من ٨٨٪ منه ، وزيادة الاستثمارات الخاصة من ١٨٪ من الاستثمارات الكلية إلى ٢٣٪ منها ، مع الحد من زيادة الواردات بحيث لا تتعدى الزيادة نسبة ٤,٣٪ . لكن هذه الآمال العظيمة لم يمكن تحقيقها لأن افتراضات الخطة خاصة بالنسبة للدخل من النقد الأجنبى لم تتحق لأسباب خارجة فى معظمها عن إرادة الدولة ، ولأن الخطة ، رغم الجهد العظيم الذى بذل فى إعدادها وتنفيذها ، وضعت الأهداف دون أن تضع السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف ، كما أنها توقفت عند محاولة معالجة الأعراض ولم تتعدّ ذلك إلى البحث فى الأسباب الخطيرة التى أدت إلى هذه الأعراض ، وهو بحث لا يتوقف عند حد الشئون المالية والاقتصادية بل يشمل بالضرورة أوضاع المجتمع كلها .

الأسـباب

ومن رأيى أن كل ما ذكرته من مشاكل هى أعراض طبيعية لظواهر أهم ، تركناها تنمو فى مجتمعنا دون أن نواجهها بالحزم اللازم ، ودون أن نحاول كشعب وضع أسس بديلة لتقدمنا ورخائنا ، وقبل أن أتعرض لهذه الأسباب بشىء من التفصيل دعونى أعددها بإيجاز قد يفصح عما وصفته من قبل بأنه لبّ المشكلة كلها : عجزنا الفكرى عن المواجهة وانتظارنا حتى تتحول المشاكل إلى أزمات ثم إيثارنا للحلول السهلة والهامشية .

أما الأسباب الرئيسية لما نحن فيه من أوضاع اقتصادية واجتماعية (إلى جانب الأسباب الدولية الخارجة عن إرادتنا والتى لا داعى ، لهذا السبب ، للإسهاب فيها هنا رغم أهميتها) فتعود فى نظرى إلى خمسة مسائل يتصف

سلوكنا فى شأنها بقدر كبير من السلبية وتثير فى مجملها أهمية ما كان علينا أن نفعله وتقاعسنا عن فعله ، مع علمنا فى معظم الأحوال بفداحة هذا التقاعس :

١ ـ **فنحن لم نتبّع سياسة جادة للحد من الزيادة السكانية** رغم أن المسألة كانت مثارة منذ أوائل الخمسينات ، واستسلمنا بدلا من ذلك إلى التكاثر الهائل كأنه مصير محتوم .

٢ ـ ونحن **لم نعط الاهتمام الكافى للعنصر البشرى فى التنمية** ولم نتبع بالتالى نظاما للتعليم يستهدف تخريج أعداد كبيرة **من الفنيين** ، الذين نحتاج إليهم بشدة كما تحتاج إليهم الدول المجاورة لنا ، ويركز على **الاتقان النوعى فى التخصصات العالية ، بل اتبعنا نظاما تعليميا يخدم عمليا عكس هذين الهدفين** . ترتب عليه لزوما اتباع نظام للتوظيف والتشغيل ليس من شأنه خدمة التقدم والتنمية .

٣ ـ وإلى جانب السياسة السكانية المفقودة ، والسياسة التعليمية المقلوبة ، اللتين أدتيا معا إلى معظم التناقضات التى شرحناها ، اتبعنا **سياسات اقتصادية** افترضنا أن فيها مصالح الجماهير دون أن ندقق كثيرا فى صحة هذا الافتراض ودون أن نتأثر كثيرا فى قراراتنا اللاحقة بالنتائج السلبية لهذه السياسات ، وشجعّنا على الاستمرار فيها اعتمادنا المتزايد على مصادر خارجية للنقد الأجنبى رغم علمنا بأنها مصادر غير مستقرة وأن الاعتماد عليها لا يمكن أن يكون بديلا عن التنمية الذاتية .

٤ ـ وتحت هذه السياسات والشعارات **لم نهتم بالكفاءة فى ادارة الاقتصاد وتخصيص الموارد** (بما فى ذلك حماية الرقعة الزراعية والبيئة) قدر اهتمامنا بتدخل الحكومة فى كل شىء دون أن تكون لديها دائما الأجهزة القادرة على التدخل الكفء والفعال ، وافترضنا على نحو ما أن الأفراد يتصفون

بالعدالة والنزاهة عندما يكونون موظفين حكوميين وبكل المنكرات عندما لا يكونون كذلك .

٥ ـ ووراء ذلك كله فإن **أحدا لم يعن بتغيير الثقافة العامة للشعب** وتعليمه أن التقدم هدف صعب يكتسب بالعمل الجاد والنظام الصارم وأن تنمية مجتمع فقير تفترض تقشفا فى الاستهلاك لفترة طويلة . بل علّمنا أنفسنا بدلا من ذلك أن الحقوق تكتسب بالميلاد دون واجبات تقابلها وأن الأمور تُسيّرها قوى مجهولة نتكل عليها ، ثم أضعنا الجزء الأكبر من وقتنا وجهدنا فى قضايا لا تخدم التنمية بل تعرقلها كثيرا ، وتبارينا فى اتباع القيم الاستهلاكية ثم عوّدنا أنفسنا على أن يكون الهم والشكوى بديلا عن العمل من أجل التغيير.

وقبل أن نتكلم فى أى برنامج للمستقبل يتعين على ذلك أن نمعن النظر فى هذه الأسباب التى حالت بين مصر وتحقيق طموحها الاقتصادى الكامل طوال السنين الماضية وجعلت هيكلها الاقتصادى معرضا بشدة لهزات العوامل الخارجية ،خاصة وأنها جميعا أسباب فى مقدورنا التأثير عليها وتغييرها ،ويقع اللوم فى استمرارها علينا نحن دون غيرنا .

أولا المسألة السكانية

بالرغم من تحول المصريين إلى العمل بالخارج ، بل والهجرة ، منذ الستينات حتى أصبحت مصر فى السنوات الخمس الأخيرة(١٩٨٠ ـ١٩٨٥) ثالث أكبر مصدر فى العالم للحركة الدولية للعاملين (بعد المكسيك والباكستان)[1] فقد ظلت الزيادة السكانية على أشدها ، ولازال معدل زيادة المواليد حوالى ٣,٥٪ ومعدل زيادة السكان حوالى ٢,٦٪ سنويا . وإذا ظل الحال على ما هو عليه ، على

(١) My T. Vu, World Population projections 1984, P. xvi (1986)

(من منشورات البنك الدولى) وتشترك الهند مع مصر فى نفس المرتبة بمعدل ٦٠.٠٠٠ عامل سنويا فى الفترة المذكورة .

أمل أن تحل المشكلة نفسها بنفسها مع إنتشار التعليم وتحسين مستويات المعيشة ، فإن المقدّر فى أحسن الظروف ألا تصل مصر إلى مستوى الثبات السكانى (دون زيادة سنوية) إلا فى عام ٢١٥٥ عندما يجاوز عدد السكان ١١٣,٥ مليونا[١] . ولا أدرى كيف تستطيع أى حكومة أن تواجه مشاكل مصر المعقدة وأن تحلها إذا ظل السكان يزيدون مليونا كل عدة شهور ، كما أننى لا أستطيع أن أفسّر كيف قبل المفكرون المصريون ، دع عنك الحكومات المتعاقبة ، التراخى المذهل فى مواجهة هذه المسألة الأساسية . بل والأفدح من ذلك كيف طالب بعضهم ولا زالوا يطالبون بتشجيع زيادة النسل . ورغم كل ما قيل عن محاولات تنظيم النسل فى مصر فلازال النظام الاجتماعى بل والنظام القانونى فيها يحضّان على زيادة السكان ، ولازالت مصر تتردد فى استثمار مواردها للحد من هذه الزيادة ، بل وتتردد فى استخدام المعونات الخارجية المتاحة لهذا الهدف . ومن بيننا من يتفاخر بهذه الزيادة رغم أننا تجاوزنا كثيرا مأساة عرب الجاهلية الذين ألهاهم التكاثر حتى زاروا المقابر ، فقد ألهانا للأسف حتى عشنا فيها !

ثانيا : المسألة التعليمية وسياسات التشغيل

وفى ظل الزيادة السكانية الرهيبة وتمشيا معها ، اتبعنا نظاما للتعليم وصفُته منذ أكثر من عشر سنوات بأنه «نظام مضاد للتنمية» وذلك فى مقال حول فرص العالم العربى الضائعة ، لازالت كلماته للأسف صحيحة كأنها كتبت بالأمس[٢] .

---

(١) المرجع السابق . ص ١٦٤ ـ ١٦٥ . وفى حساب آخر . قد يصل «معدل التناسل الصافى» إلى رقم ١ (ثبات) فى ٢٠٢٠ ويكون عدد السكان عندئذ ١٢٦ مليونا . راجع تقرير التنمية العالمى لسنة ١٩٨٦ . ص ٢٢٨ .

(٢) إبرهيم شحاته . فرصة العرب الأخيرة . مجلة «العربى» عدد إبريل ١٩٧٦ . ص ١٨ . ٢٢ ـ ٢٣ .

واسمحوا لى أن اقرأ لكم بعض ماكتبته آنذاك لتتبينوا ماذا حققناه من تقدم منذ ذلك الحين :

«يعكس الوضع التعليمى فى العالم العربى حقائق مؤسفة كثيرة : فلازالت الأغلبية الغالبة من العرب تجهل القراءة والكتابة بعد نصف قرن من الحديث عن محو الأمية . والتعليم الرسمى الذى ينشر بسرعة نسبية يحل فى الواقع محل التدريب الذى كان يتلقاه أبناء الزارع وأبناء الحرفيين عن آبائهم . وبدلا من أن يؤهلهم هذا التعليم الرسمى إلى إتقان أفضل لحرفة أو اكتساب أسرع لمهارة، تؤهلهم كل مدرسة ، على أحسن الفروض ، لدخول مدرسة أخرى حتى يصلوا بعشرات الآلاف إلى الجامعات بصرف النظر عن قدراتهم الذهنية وعلى حساب التخصصات الفنية والمهنية التى يحتاج إليها المجتمع . فى الريف تأتى مناهج المدارس غريبة عن بيئة الفلاحين فتجعل أبناءهم غرباء عنهم كل أملهم أن يهجروهم إلى المدينة . وفى المدينة لا توجد لأكثر الحرف والمهن مدارس متخصصة، وتنتشر المدارس الأكاديمية التى لا تؤهل لشىء بالذات. وفى الحالتين يقوم التعليم على التلقين الذى يلغى العقل ويرسّخ الإرهاب الفكرى . ومع التزاحم الشديد على دخول الجامعات تتبّع أنظمة سخيفة للقبول فيها أدت فى حالات كثيرة إلى تكالب أنبغ الطلاب على كليات مثل الصيدلة وتوجه أكثرهم كسلا وأقلهم ذكاء إلى كليات الفكر والاقتصاد والقانون . والامتحان دائما وسيلة لاختبار الذاكرة دون اهتمام بالبحث العلمى والإبداع فى مجال التخصص . والجامعات المصرية التى كانت المصدر الرئيسى لكثير من الخريجين النابهين فى المشرق العربى كله أصبحت طوفانا من البشر وهجرها النابغون من أساتذتها تحت إغراء الوظائف المجزية فى دول النفط وفرص الإبداع فى الخارج .

ومن شأن ذلك أن يؤدى بالضرورة إلى تخريج أشباه متخصصين ، بل وفى بعض الأحيان أشباه متعلمين تلقى بهم الحكومات إلى الوظائف دون تفرقة بين

الصالح والطالح وبصرف النظر أحيانا عن مجالات التخصص مما يقتل لديهم الرغبة فى الإنتاج .

ونظام هذا شأنه هو بلا شك قيد خطير على مجهودات التنمية ومعوّق لتكوين المهارات والإطارات اللازمة للتطوير العربى » .

وبالرغم من أن حديثى آنذاك كان عن العالم العربى بوجه عام ، فمن الواضح أن الاشارة كانت إلى التعليم المصرى فى المقام الأول والذى تأثرت به نظم التعليم فى المشرق ـ العربى كله . ولعل أكثر ما يؤسف فى هذا المجال أننا ، بعكس الكثير من الدول النامية الأخرى ، كان لدينا نظام تعليمى يهتم كثيراً بالكيف والمستوى وآثرنا عليه نظاما يقاس النجاح فيه بالعدد . كما أننا وقعنا فى لبس خطير عندما اعتقدنا أن مجانية التعليم تعنى فتح جميع مراحل التعليم لجميع التلاميذ دون النظر إلى قدراتهم الذهنية وتفوقهم الدراسى . والمجانية بهذا التعريف المخل لا تعرفها أى دولة متقدمة سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية إنما هى من آفات الدولة النامية . وقد أثبتت دراسة حديثة للبنك الدولى أن مثل هذا الاتجاه يضرّ فى الواقع بالفقراء من السكان لأنه يعنى تخصيص الموارد المحدودة للتوسع فى التعليم الجامعى على حساب التعليم الأساسى ، فى حين أن الأخير هو المطلوب حتما للجميع ويحرم منه مع ذلك أفقر السكان فى الدول النامية التى تقدم فى الوقت نفسه تعليما جامعيا بالمجان للقادرين وغير القادرين على السواء[1] . وفى أكثر الدول اتباعا للمذهب الاشتراكى يقتصر التعليم العالى على المتفوقين دراسيا حتى أن نسبتهم فى الصين الشعبية لا تكاد تجاوز ٥٪ من خريجى التعليم الثانوى ، وهو أساسا تعليم فنى وحرفى هناك . وحتى فى أغنى دول العالم (الولايات المتحدة) لا يلتحق بالجامعات أكثر من نصف خريجى الثانوى العام . أما عندنا فإننا نفرح كثيراً عندما يعلن كل سنة قبول جميع

---

(١) انظر World Bank, Financing Education in Developing Countries (1986)

ويلاحظ أنه مع تفاخرنا بقبول جميع خريجى الثانوى فى التعليم العالى فإن ٧٨٪ فقط من الأطفال يجدون مكانا فى المدارس الابتدائية . راجع اطلس البنك الدولى ص ٧ (١٩٨٦) .

الحاصلين على الثانوية العامة فى كليات ومعاهد التعليم العالى ؛ عالمين مع ذلك أن فرص العمل الحقيقى أمام خريجى الجامعات محدودة وأن نقصا هائلا يواجهنا فى كل التخصصات الحرفية والفنية التى لا يصلح لها هؤلاء الخريجون. وبدلا من أن نناقش بجدية كيف يواجه نظام التعليم حاجة المجتمع إلى التخصصات المطلوبة ويتفادى المزيد من البطالة القائمة، نسئ تصوير المسألة فنناقشها على أنها تهديد لحق الشعب الدستورى فى التعليم المجانى.

إن الدراسة بالجامعات الحكومية مجانية أو بسيطة التكاليف حتى فى الولايات المتحدة، ولكنها غير متاحة إلا للقلة النابهة. وأفضل الجامعات الامريكية، وهى جامعات خاصة، لا تقبل إلا أكثر الطالبين تفوقا دون النظر إلى قدراتهم المالية ثم تنظر، بعد قبولهم، فيمن يتعين مساعدته ماليا لأن حالته لا تسمح بدفع المصاريف المطلوبة.

وقد أدى التوسع الكمّى فى التعليم العالى عندنا واللا مبالاة بالمستوى الذهنى للطلبة المقبولين لكل النتائج المعروفة لكم جيدا، وزاد من سوء الأمر أن الذين سلّموا بهذه الأوضاع لم يحاولوا تصحيحا للموقف إنشاء جامعة رفيعة المستوى تجتذب أنبه الطلبة وتضمن تغذية المجتمع بالقيادات المطلوبة فى التخصصات المختلفة التى تشتد الحاجة إليها.

كما أدّى كل ذلك إلى النظام الحالى لتوظيف «القوى العاملة» كنتيجة طبيعية لتخريج أعداد هائلة لم تثبت حاجة المجتمع إليها مع العواقب الوخيمة التى كان لابد أن تنعكس على سلوكيات العاملين ومستويات أدائهم.

ثالثا : السياسات الاقتصادية

اتسمت سياساتنا الاقتصادية ولا تزال بالتركيز الشديد فى الاستثمار على القطاع العام والتدخل الحكومى الشديد فى الأسعار والاعتماد الكبير على مصادر خارجية للنقد الأجنبى بما فيها مصادر غير مكتسبة (قروض ومعونات). وقد كانت الدوافع إلى هذه السياسات ولا شك نبيلة للغاية :

التأكد من أن الاستثمارات ستوجّه إلى القطاعات الضرورية دون استغلال للمستهلكين ، وتوفير السلع والخدمات للمواطنين بأسعار فى متناول أيديهم ، والحد من الواردات . لكن كثيراً من هذه الأهداف لم تتحقق رغم الزيادة السريعة فى الدخل والاستهلاك والاستثمار فى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٣ التى شرحناها سلفا والتى نجمت أساسا عن عوامل خارجية . فالعائد المتواضع (والسلبى فى بعض الأحيان) لاستثمارات القطاع العام ، والمؤشرات المختلّة للأسعار ، حالت بين الاقتصاد المحلى وأن يستجيب بصورة فعالة للزيادة الكبيرة فى الطلب التى نجمت عن زيادة حصيلة النقد الأجنبى (من ٢,٥ بليون دولار سنة ١٩٧٤ إلى ١٢ بليون سنة ١٩٨٤) وترتب على ذلك أن تحوّل جزء كبير من الطلب إلى الواردات من الخارج . لم يرجع ذلك إلى نقص فى حجم الاستثمارات ، فقد قامت الحكومة باستثمارات كبيرة بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية حيث بلغ معدل الاستثمارات الكلية الثابتة إلى الناتج المحلى الاجمالى فى الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٨٣ أكثر من ٣٠٪ دون احتساب القطاع البترولى . ومع ذلك زادت القطاعات المنتجة للسلع فى الفترة نفسها بنسبة ٥,٥٪ فقط . وتعنى هذه الفجوة الواسعة بين رأس المال المستثمر والانتاج الفعلى أن ثمة طاقة إنتاجية كبيرة غير مستغلة ، واستخداما غير كفء لموارد الاستثمار ونقصا فى حوافز الإنتاج المحلى . ويرجع ذلك كله إلى السياسات التى تحكمت فى الاقتصاد القومى خلال هذه الفترة وخاصة سياسات الأسعار (سعر الصرف ، وسعر الفائدة وأسعار المدخلات والمنتجات) كما ترجع إلى السياسات التى أدت إلى أن تسود مواقع العمل هذه النوعية من العاملين ومن علاقات العمل وسلوكياته .

ورغم أن مشاكل القطاع العام معروفة منذ بدأنا التوسع فيه ، كما أن المشاكل الناجمة عن سياسات الأسعار لم تكن غائبة عن المسئولين فقد كان الظن دائما أن «المساس» بأى من ذلك هو اعتداء على حقوق الشعب ، والفقراء بخاصة ، ومن ثم نشأت وترعرعت كل الأعراض التى سبق شرحها .

لم يفكر أحد فى أن الاستثمار الهائل فى القطاع العام الذى لم يؤد إلى عائد يتناسب مع حجمه يتضمن تبديدا للموارد القومية المحدودة . وكما نوقشت قضية التعليم خطأً على أنها مسألة التعليم بالمجان أم بالمصاريف تناقش قضية القطاع العام خطأً على أنها مسألة الابقاء عليه أو الغاؤه ، بينما السؤال هو كيف نمكّن القطاع العام من أن يعمل على أسس اقتصادية سليمة وإلى أى مدى ينبغى التوسع فيه ، باعتبار أن استمرار الوحدات الخاسرة دون اصلاح هو ضياع لثروة الشعب الذى تُثار مصالحه ظلما كلما نوقشت هذه المسألة . كذلك لم يعن أحد بما يترتب على الأسعار المختلّة من اختلال فى الاستثمار والاستهلاك ونقص فى حوافز الإنتاج يؤديان فى النهاية إلى الاعتماد الأكبر على السلع المستوردة . ولم يتساءل أحد ما إذا كان المعدل المرتفع للتضخم ، والذى يضر أكثر شيء بالقطاعات الأفقر من السكان ، هو نفسه نتيجة طبيعية لهذه السياسات . وضاع فى غمار ذلك السؤال الحقيقى حول مصالح الجماهير التى لا يخدمها فى النهاية إلا المعدل الأسرع للتنمية التى من شأنها خلق فرص جديدة للعمل وزيادة الدخول والحد من الاعتماد على الخارج .

وهكذا نجد وراء كل مشكلة من المشاكل التى وصفتها من قبل بأنها «أعراض» الضعف فى الاقتصاد المصرى سياسات أدت إليها . وقد اتبعت هذه السياسات فى معظم الأحيان إرضاءً للناس حين صدورها ، دون تفكير متأن فى آثارها السلبية فى الزمن المتوسط والطويل . ثم جاء الوقت الذى ظهرت فيه هذه الآثار بحدة ، فأخذنا نشكو منها متناسين الأسباب التى أدت إليها ، ولعل أزمة الإسكان التى من أسبابها الرئيسية قوانين إيجار الأماكن المعمول بها هى أبرز مثل على ذلك .

ورغم كل شيء فإن السياسات التى اتبعناها بحسن قصد لم تحل دون ظهور الفئات الطفيلية ولم تحل دون سوء توزيع الدخل وكل الظواهر الأخرى التى كان الظن أن يستحيل حدوثها مع اتباع هذه السياسات . ذلك أن الحقائق الاقتصادية هى فى النهاية أقوى من القرارات الادارية ، فما بالك والدولة كثيراً

ما تنقصها الأجهزة القادرة على اتخاذ أرشد القرارات وضمان تنفيذها الجدى .
لقد كان طبيعيا حقا بعد أن حددت الأسعار بأقل مما ينبغى لها أن تظهر سوق سوداء لكل ما هو مسعر رسميا ، يضطر إلى اللجوء إليها غالبية الناس الذين ليس لهم أصدقاء فى دوائر التنفيذ ، وأن تباع الخدمات الفعلية بأسعار مبالغ فيها رغم أنف الرسوم المقررة (كما يحدث الآن مثلا فى سيارات التاكسى وأجور الأطباء الجيدين بل وخدمات التعليم) ، وأن يعزف من يبنون المساكن عن عرضها للايجار أو يطلبون «خلو رجل» باهظ إن هم أجّروها . والخاسر فى كل ذلك هو جمهور المستهلكين ، أى سواد الشعب .

وقد أدت هذه الاختلالات إلى أن أصبح الاقتصاد المصرى ، فى كل جانب من جوانبه تقريبا ، اقتصادا متعددا وليس فقط مزدوجا . فالجنيه له أكثر من سعر ، والفائدة على الودائع والقروض لها أكثر من سعر ، والسلعة الواحدة لها أكثر من سعر ، والوحدات المنتجة (القطاع العام ، القطاع الخاص ، القطاع العسكرى ، والقطاع غير الرسمى وأحيانا غير الشرعى) لا تحكمها قواعد السوق والمنافسة ، ومرتبات العاملين لا تتحدد طبقا لحسابات دقيقة حول مدى المعرفة اللازمة لكل عمل ومدى المسئولية فيه ودرجة الاداء ، بل تتحدد حسب القطاع الذى يعملون فيه من بين القطاعات المذكورة . وربما لا يكون التعدد عيبا فى ذاته ، وإنما العيب ألا يكون مؤسّسا على اعتبارات اقتصادية رشيدة أو قواعد معروفة ومستقرة ، وأن تظل أسعار كل ما يخضع للتبادل الدولى دون علاقة بالمعدلات العالمية ، التى تعتبر الأساس الصحيح للقياس فى العالم المتداخل الذى نعيش فيه .

والحكومة ليست جاهلة بأى شىء من ذلك ، لكنها تعرف أن رفع الأسعار مع ثبات الأجور المتواضعة أصلا سوف يؤدى إلى عواقب وخيمة ، وأن رفع الأجور لمواجهة الأسعار الواقعية غير ممكن أيضا مع هذه الأعداد الهائلة والمتزايدة من الموظفين . وكل هذا صحيح إلى حد كبير ، لكن نقطة البدء هى السياسات وأنماط السلوك التى أدت إلى زيادة السكان إلى هذا

الحد ، وإلى تحضيرهم أساسا لأن يكونوا موظفين فى الدولة بصرف النظر عن حاجة العمل إليهم وإلى غيبة الوسائل التى من شأنها خلق فرص عمالة لا تحكمها القرارات الإدارية ، وإلى البيئة الاقتصادية العامة التى تعاقب المنتجين وتخلق العراقيل فى وجه أصحاب الأفكار والمشاريع .

لكننا ، كمجتمع وليس فقط كحكومة ، آثرنا الاصرار على هذه السياسات واعتبرناها التجسيد الحى لكل الشعارات المقدسة ، مما جعل المحكومين يتمسكون بها قبل الحكام ، والمثقفين ينادون باستمرارها قبل العمال والفلاحين ، حتى أصبح من يثير الشك حولها مشكوكا فى نواياه مهما كان مؤيدا بالحجج الاقتصادية بل والوقائع الثابتة . وعندما اشتدت حدة الأزمة ظل العلاج حتى وقت قريب ذا طابع مالى فى الأساس (اجراءات لزيادة دخل الدولة والحد من انفاقها) دون أن يتعدى ذلك إلى اعادة النظر فى السياسات الاقتصادية من أساسها .

رابعا : إدارة الاقتصاد

ترتب على السياسات الاقتصادية أن الموارد المحدودة لم تخصص دائما لما يحقق أفضل عائد اقتصادى عليها ، حيث لم يكن حسن تخصيص الموارد على المستوى القومى طبقا لعائدها الاقتصادى هو الأساس دائما فى إتخاذ قرارات الاستثمار . وزاد من سوء الأمر أن الادارة الاقتصادية ، سواء كانت على مستوى الاقتصاد القومى أو على مستوى المشروع ، لم تخضع دائما لاعتبارات الرشادة والكفاءة . فقد تجزأت إدارة الاقتصاد القومى بدرجة كبيرة بين عدد من الوزارات جعل من الصعب اتخاذ مواقف متجانسة فى مواجهة المشاكل الاقتصادية . ولم تنشأ جهة واحدة ذات كفاءة عالية للتفكير فى السياسات الاقتصادية ، وإعادة النظر فى مدى ملاءمتها ومتابعة تنفيذها فى إطار واضح من التخطيط الاستراتيجى . واتجهت الأجهزة الإدارية ، التى تعانى من فائض كبير فى العمالة وتعقيدات كثيرة فى الاجراءات ، إلى المحافظة على الأوضاع

القائمة وإن ثبت خطؤها مع الزيادة المستمرة فى وضع القيود (التى من شأنها بالطبع تبرير التوسع فى هذه الأجهزة) . وأدى النقص فى العناصر القادرة والضعف فى السلطة المخوّلة للأفراد فى اتخاذ القرارات ، وتعقيد الاجراءات ، إلى بطء وتردد فى اتخاذ القرارات خاصة ما تعلق منها بالموافقة على الاستثمارات الجديدة المصرية والأجنبية على السواء . كما يتضح من الشكوى المستمرة للمستثمرين رغم ما يوفره لهم القانون من معاملة سخية جدا . أما على مستوى المشروع فقد صدرت قوانين متعاقبة جعلت من أصعب الأمور التخلص من البلداء من العاملين أو تمييز المجدّين منهم وأخضعت المسئولين عن إدارة المشروعات إلى أنواع متعددة من المساءلة الإدارية والقضائية تجعل من الأيسر دائما عليهم القناعة بما هو قائم وتفادى التجديد الضرورى للنجاح فى قطاع الأعمال . وأخرج لهم النظام التعليمى وقوانين العمل نوعية من العاملين تنقصها القدرة على الإبداع كما تنقصها الرغبة فيه . كما أن اختيار المسئولين عن هذه المشروعات ظل لفترة طويلة خاضعا لاعتبارات لا علاقة لها بالكفاءة ولا قيمة لها فى سوق الأعمال ، مثل درجة الولاء السياسى للمدير والشهادات الأكاديمية التى حصل عليها (والتى قد لا يكون لها علاقة ما بالعمل المطلوب منه) وفوق ذلك كله أقدميته المطلقة !

خامسا : الاعتبارات الثقافية والإيديولوجية

وإذا كان الجيل الحاكم هو المسئول عن السياسات السكانية والتعليمية والاقتصادية التى أشرنا إليها فإن هذا الجيل قد ورث مجتمعا تحكمه قيم كثيرة ذات أصول عميقة الجذور . بعض هذه القيم إيجابى ولا شك وينبغى المحافظة عليه ، ولكن بعضها الآخر عقيم للغاية ومناهض لأى تقدم . وقد كان المأمول فى محاولات الاصلاح ، وقد اتخذت طابعا ثوريا ، أن تعمل على تطوير ثقافة الشعب بالقضاء تدريجيا على القيم المناهضة للتقدم ، مثل رد كل شىء إلى قوى غيبيّة والاتكالية فى التصرف ، وعدم الالتزام بالقواعد أو احترام المواعيد أو بصفة أعم غيبة الانضباط فى السلوك الفردى والجماعى ، اعتمادا على

خرافات لا حصر لها وعلى نظرة كل فرد وكل مجموعة إلى المصالح الآنية دون اعتبار لما يحدث فى المدى الأطول . ولكننا للأسف وبعد خمسة وثلاثين عاما من الثورة لا نزال غارقين فى هذه الثقافة الاتكالية بل لعل حدتها تزداد مع الوقت . ولقد رأيت كل المجتمعات تقريبا ولا أعرف مجتمعا واحدا حقق تقدما يُذكر فى أوضاع كهذه ، بل يتحقق التقدم بتعبئة القوى المتاحة وحفزها على العمل طبق قواعد نظامية معروفة سلفا تحظى بالاحترام والاقتناع بنفس القدر الذى تسرى فيه على الجميع ، ويحكم المجتمعات المتقدمة كلها أيا كانت إيديولوجيتها ، انضباط ذاتى للفرد فى عمله ينعكس بالضرورة على التصرفات الخارجية للأفراد والجماعات . كما أن المجتمعات التى نمت بسرعة ، سواء منها ما اعتمد على القطاع الخاص تحت إشراف حكومى قوى ، كما حدث فى اليابان وما يحدث فى تايوان وكوريا ، أو ما اعتمد على القطاع العام ، كما حدث فى الاتحاد السوفييتى ، قد تحكمت فى معدلات الاستهلاك أثناء فترة الانطلاق ولم تسمح بمثل ما نراه عندنا من إسراف شديد فى الاستهلاك بما فى ذلك استهلاك الغذاء .

والغريب أن تنسب كثير من القيم السلبية فى مجتمعنا من جانب من يتمسكون بها إلى الإسلام ، بالرغم من أن هذا الدين القيّم يتصف فيما يتصف به بنظامه الصارم الذى حول قبائل وشعوبا متعددة إلى أمة من أكثر الأمم التزاما فى التاريخ ومكّن عرب الجزيرة من التفوق على حضارات أخرى كان لها شأن أعظم كثيرًا من شأنهم السابق . لكننا قد حوّلنا الإسلام إلى اهتمام بالممارسات الشكلية والتفاصيل غير ذات الشأن فى حياتنا المعاصرة ، وأصبح أهم ما يشغلنا فيه الادعاءات الفارغة لأكثرنا تطرفا وأقلنا معرفةً ، دون اهتمام يذكر بجوهر العقيدة ورسالتها الأساسية . وقد تناسينا فى غضون ذلك التفرقة الصارمة التى يفرضها الإسلام بين من يعلمون ومن لا يعلمون ، وبين من يعملون ومن لا يعملون .

ولقد زرت مواقع الانتاج الصناعى فى الدول المتقدمة ، الرأسمالى منها والشيوعى ، فلم أر فى أى منها تدليلا للعامل المخطئ أو المهمل بل إن معاملة

العاملين أشد صرامة من هذه الناحية فى الدول الشيوعية . فلماذا ننفرد إذن بقوانين وسياسات تعامل مؤسسات الانتاج وكأنها مؤسسات خيرية أُنشئت لرعاية العاملين فيها ؟ ومن قال إن هذه السياسات هى فى صالح العمال ؟ إن المعنى النهائى لكل هذه السياسات هى أن إنتاجنا لن يكون قادرا على المنافسة فى أى سوق خارجى ، وسيظل فى سوقنا المحلى أسوأ نوعا وأعلى سعرا من الانتاج الأجنبى ، ومعنى ذلك عدم التوسع فى الإنتاج وتراكم المخزون مما يعنى بدوره نقص الأرباح الحقيقية وفرص العمل الجديدة ، وهو ما يضر بالعاملين أشد الضرر . ولا يفيد فى ذلك منع الاستيراد وقصر السوق على الانتاج المحلى لأن المتضرر الأول من ذلك هم عامة المستهلكين . وقد شرحت بإسهاب ما يحدث من تغير فى الاقتصاد العالمى لأبيّن ، بين أشياء أخرى ، إن التساهل فى سياسات التشغيل وفى سلوكيات العمل هو من أكبر الآفات التى يمكن أن تصيب الانتاج الصناعى المعاصر وتقعده عن المنافسة .

لكن الثقافة المصرية المعاصرة تحضّ على التساهل بل والتسيب . يبدأ هذا التساهل فى المدارس والجامعات حيث ابتُدع نظام لتقليص المقررات و « شطب » أجزاء منها ، ونظام آخر « للرأفة » بالطلبة الفاشلين واعطائهم الفرصة بعد الأخرى ، وبالمجان ، مهما كانت درجة فشلهم ، ويستمر هذا الإفراط فى مراكز العمل حيث التسامح فى الخطأ هو الأساس والجزاء هو الاستثناء والفصل فى عداد المستحيل . وتأتى الأعياد بمكافآت لمن لم يعمل لكى يكتسبها ولا تبررها الأوضاع المالية لجهات العمل ، ثم نتغنى بعد ذلك بضرورة زيادة الانتاج وإتقان نوعيته .

فى ظل هذه السياسات والأوضاع ، هل نعجب إذا آل الحال إلى كل الأعراض التى ذكرتُها ؟ وهل يجدى أن نعزّى أنفسنا ليل نهار بأغنيات الغرام فى حب الوطن ؟

٣ ـ برنامج الغد

- مقدمات
- أركان البرنامج
- البيئة الثقافية اللازمة وطريقة التنفيذ

بـرنامـج الغـد

إرادة التغيير ، عموميات البرنامج ، أركانه الخمسة

يفترض الإقدام على تطبيق برنامج شامل للإصلاح أن يكون هناك اقتناع عام بالحاجة إلى التغيير وقبول شعبي للأسس العامة للبرنامج الجديد . وإذا كانت الأوضاع الحالية للإقتصاد المصرى تفرض بغير شك ضرورة إدخال إجراءات تصحيحية معيّنة ، فإن من المشكوك فيه أن يكون لدى الرأى العام فى مصر إدراك كاف بالحاجة إلى تغييرات أساسية وشاملة . كما أن من المؤكد أنه لا يوجد فى ساحة المنابر السياسية القائمة برنامج إقتصادى شامل يعالج جذور المشاكل ويطرح أسسا بديلة للعمل فى المستقبل فى ظل استراتيجية واضحة ومفهومة للجماهير . ولو كان الأمر يقتصر على إدخال بعض التعديلات والتحسينات فى الإجراءات المالية والاقتصادية المعمول بها ، لكان الأولى تقديم اقتراحاتى فى مذكرة للمسؤولين تضاف إلى كثير من المذكرات التى كتبها من هم أعلم منى بهذه الأمور . أما وأكثر المسؤولين أنفسهم يقدّرون مدى الحاجة إلى التغيير الشامل ولا يجدون مع ذلك سبلا عملية للإقبال عليه بالنظر للأفكار والأوضاع السائدة ، فإن نقطة البدء عندى تكون فى مخاطبة جمهور المتعلمين لشرح حقائق الأوضاع فى ضوء ما يحدث فى العالم من حولنا ثم تقديم الأسس البديلة لتكون موضع البحث الجدى دون التزام بما تعوّد الناس سماعه عبر السنين .

المطلوب إذن أن نخرج من الدائرة المغلقة التى تحيط بمناقشات المثقفين فى مصر وتجعل منها مجالا متكررا للشكوى وفرصة بعد أخرى للتعبير عن

الإحباط ، وأن نعمل بدلا من ذلك على خلق إرادة عامة للتغيير تنصبّ بصورة محددة على أسس معينة تكوّن فى مجموعها برنامجا يقود خطى المجتمع فى المستقبل ، إلى أن تثبت التطورات الحاجة إلى تغيير جديد .

وقد حاولت حتى الآن أن أشرح الظروف والأسباب التى تجعل التغيير أمرا ضروريا وليس فقط مرغوبا فيه ، كما كان واضحا من شرحى أن أى برنامج جديد لابد أن يتفادى أخطاء الماضى وأن يتحرر من القيود التى سيطرت على تفكيرنا حتى الآن . ويبقى الآن أن أتحدث عن أسس هذا البرنامج الجديد والتى تأتى كنتائج طبيعية لكل ما ذكرته من قبل .

وطبيعى أن الحديث عن برنامج للإصلاح فى مجال كهذا لابد وأن يقتصر على العموميات كما لابد وأن يفهم على أنه إشارة إلى الاتجاهات التى أرى أنه ينبغى العمل فى هداها بعد الدراسة المفصّلة لكل منها . وقد تمت فى الماضى دراسات كثيرة لمعظم هذه الاتجاهات من جانب مؤسسات وأفراد فى مصر ومن جانب المؤسسات المالية الدولية المعنية بمالها من أجهزة ضخمة وتجارب مقارنة .

ولست من السذاجة بحيث أعتقد أن ما أقترحه هو البلسم لكل جراحنا ، كما أننى لست من العلم بحيث أستطيع أن أدعى معرفة بكل الجوانب التى تحيط بعملية إصلاح اجتماعى واقتصادى شامل . لكن ما أقوله ، فى ضوء قراءاتى للدراسات العديدة ومعرفتى بتجارب كثيرة ، يعبّر عن اقتناعى بما ينبغى عمله من حيث المبدأ ، ويؤكد على الأولويات التى أعتقد أنه ينبغى التركيز عليها فى البحث المفصل الذى لابد أن نقوم به إن شئنا السير فى هذه الإصلاحات .

كما أن كثيراً من الأمور التى أقدمها كأسس لبرنامج الإصلاح لن تظهر نتائجها إلا فى الزمن الطويل . ولكن هذا لا يعنى ، يعكس المفهوم عادةً ، أنه يمكن تأجيل تنفيذها . بل على العكس من ذلك كلما بعدت النتيجة يكون التعجيل فى التنفيذ ضروريا ، لأنه إن تأخر سيكون معناه أنّ هذا المدى الطويل سيصبح أطول وأبعد . وإن كثيرا من المشاكل الكبرى التى نعانى منها

الآن يرجع إلى ترددنا فى مواجهتها منذ وقت مبكر بحجة أنها «تقتضى حلولا بعيدة المدى» .

وقبل أن أسهب فى أسس البرنامج الذى اقترحه للبحث ينبغى أن أقول إنه لا يصدر عن أى من الاتجاهات العقائدية السائدة بقدر ما يستند إلى السياسات والأنظمة التى أرى أنها تتفق مع ضرورات الأوضاع فى مصر ومع عصر العالمية الذى نعيش فيه والذى لا نملك أن نعزل أنفسنا عنه . ويفترض هذا البرنامج دورا كبيرا وأساسيا للدولة لكنه يترك مجالا واسعا وأساسيا كذلك للمبادرات الخاصة ، كما يفترض هذا البرنامج اتباع سياسات جديدة فى الشئون السكانية ، والتعليمية ، والاقتصادية ، والإدارية ، وفى مواكبة الثورة العلمية . كما يفترض قبل ذلك كله العمل على خلق بيئة ثقافية جديدة من شأنها تنمية القيم اللازمة لنجاح البرنامج فى تحقيق أهدافه .

أولا : تحديد النسل وتوجيه الحركة السكانية

رغم الزحام الهائل فى المدن والقرى المصرية ، والذى بلغ أرقاما قياسية على مستوى العالم ، لازال معظم المصريين عاجزين عن إدراك خطورة الوضع السكانى وضرورة العمل على الحد من الزيادة السكانية . وربما يرجع ذلك إلى أننا نفكّر فى المساحة الكلية لمصر التى تجاوز المليون كيلومتر مربع وليس فقط فى الجزء المسكون منها (الأراضى الزراعية والمدن والقرى) والذى يبلغ ٣٤٠٠٠ كيلومتر مربع فقط ، أى ٣,٤٪ من المساحة الكلية ، مما يجعل مصر المسكونة دولة صغيرة ومزدحمة جدا . ورغم ضرورة التوسع فى المساحة المعمورة ، كما سيجئ ، فإن هناك قيودا عملية كثيرة على مثل هذا التوسع مما سيجعل الزيادة السكانية فى المستقبل المنظور مركّزة إلى حد بعيد فى المساحة المأهولة حاليا أى على حساب الأراضى الزراعية فى القرى ومدن الدلتا وعلى حساب مستوى ونوعية الحياة فى المدن بصفة عامة . وقد أصبحت نوعية الحياة فى القاهرة ، حيث يتركّز حوالى ربع سكان مصر وحوالى ٤٠٪ من سكان الحضر ، مضرب المثل فى المستوى الذى يمكن أن تتردّى إليه الحياة الحضرية فى العالم النامى .

كما أن صعوبة حل أى مشكلة كبيرة تعانى منها مصر ترجع فى المقام الأخير إلى عدد سكانها . فالمشكلة هنا ليست فقط مشكلة الكثافة السكانية ، وإن كانت رهيبة فى ذاتها ، وإنما قدرة الاقتصاد المصرى على استيعاب هذه الاعداد الضخمة والمتزايدة مع تحقيق مستوى أعلى من المعيشة بالمقارنة بالمستوى المتدنى الذى يعانى منه معظم المصريين . لكل ذلك فان أى برنامج جاد للإصلاح لابد فى رأيى أن تكون دعامته الأولى المواجهة الحازمة للزيادة السكانية .

ولا ينبغى أن نلجأ هنا إلى العبارات الملطّفة مثل «تنظيم النسل» وما إلى ذلك . لمصلحة من يكون هذا التلطيف والخاسر الأول هو سواد الناس ؟ إن **تحديد** النسل ، وليس مجرد تنظيمه ، هو ضرورة اجتماعية واقتصادية فى مصر ، وأى تأخير فى تطبيقه بشجاعة وصرامة هى جريمة يرتكبها هذا الجيل فى حق نفسه وفى حق الأجيال التى تليه .

لقد ظلت حكومات مصر تنظر إلى المشكلة السكانية لفترة طويلة على أنها مشكلة طبية من اختصاص وزارة الصحة دون إدراك أنها من الخطورة بحيث لا يجوز تركها للأطباء وحدهم ! ولا زالت الحكومة فى رأيى تتردد فى معالجتها بالاهتمام اللازم ، رغم أنها كانت من أول المسائل التى أثارها رئيس الجمهورية بعد تولّيه الحكم ورغم إنشائه مجلسا أعلى برياسته للتعامل معها . يعود هذا التردد أحيانا إلى العجز عن إدراك حجم المشكلة ، كما يعود فى أحيان أخرى إلى تفسيرات رجعية للدين كأنه سُخِّر لحرمان الناس من ثمار التنمية فى مجتمعهم بل ومن الأمل فى المستقبل ، مع أنه الهادف أصلا إلى سعادة الناس ورخائهم .

مطلوب إذن كخطوة أولى دراسة كل القوانين والاجراءات التى لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع السكان ، وذلك بهدف تشجيع الحد من الزيادة السكانية ومعاقبة الإسراف فيها . ويشمل ذلك بصورة خاصة رفع سن الزواج (مع سحب رخصة وسجن أى طبيب يزوّر فى تاريخ الميلاد) ، مع الاهتمام بتعليم الفتيات وتوفير فرص العمل لهن ، وقصر الخدمات المجانية التى تقدمها

الدولة بالنسبة للمواليد الجدد على طفلين أو ثلاثة أطفال على الأكثر ، وإعطاء الأولوية فى المجالات المختلفة لمن يعملون على تحديد نسلهم وليس لذوى الأطفال الكثيرين كما هو الحال حاليا . لا يجب أن تأخذنا فى هذا الصدد اعتبارات الرحمة الوقتية لأن نقطة البدء أن من يسرف فى الإنجاب فى ظروفنا الحالية يرتكب جريمة كبرى فى حق الوطن مؤداها استمرار التخلف واستمرار التبعية والاعتماد على الخارج ، ومؤداها زيادة الحاجة إلى استيراد الغذاء وإلى تسوّل المعونات الدولية . فكيف نتهاون والأمر بهذه الخطورة ؟ وإذا كانت قيمنا الدينية والإنسانية تحول دون اتخاذ الاجراءات القسرية التى اتبعتها دول غيرنا ذات كثافة سكانية أدنى ، والتى قد تفرض نفسها علينا فرضا فى المستقبل اذا استمر هذا التهاون ، فلا أقل من أن نوجّه نظامنا القانونى والاجتماعى كله من الآن لمواجهة هذه المشكلة بحيث يكون الأساس فيه هو تشجيع تحديد النسل . وسوف نعجب كثيراً إذ نجد أنه رغم كل ما يقال فإن القوانين المصرية الحالية من شأنها كما لاحظت من قبل الحضّ على زيادة النسل وليس تحديده أو حتى تنظيمه . كما أن ترك الأمر دون توجيه حكومى قد أدى إلى أن يقتصر التحديد على الأسر المتعلمة والغنية مما أسهم فى زيادة الهوّة بينها وبين الغالبية الفقيرة التى تتزايد بسرعة كبيرة .

ويزيد من خطورة الزيادة السكانية زيادة معدلات الهجرة إلى المدن دون استعداد الأخيرة لاستيعاب أعداد جديدة بل حتى لمواجهة متطلبات سكانها الحاليين ، مما جعل الدراسات الدولية الحديثة لأوضاع المدن المصرية تنذر بنتائج خطيرة تثير الرعب فى النفوس . ولابد فى رأيى من اعادة النظر فى **سياسة الإسكان** بالتالى . إن المدن الجديدة التى يجرى انشاؤها ضرورية ويجب أن نبتدع الأساليب لتخفيض تكلفتها ، ولكن هذه المدن لن تستوعب سوى جزءا صغيرا جدا من الزيادة وتبعا لذلك فإن التوسع فى المدن القائمة ضرورى أيضا . ولا ينتظر أن يتم هذا التوسع بصورة معقولة ودون أعباء كبيرة على الدولة إلا إذا عدّل قانون إيجار الأماكن بحيث يترك حرية تحديد قيمة إيجار الأماكن

الجديدة للتفاوض بين المالك والمستأجر ويسمح باعادة النظر فى ايجار الأماكن الموجودة بصورة دورية (كل خمس أو عشر سنوات مثلا) على أن تكون الزيادة فى حدود معينة ويخصص جزء منها لتغطية تكاليف الصيانة الفعلية والتجديد، وجزء آخر لتمويل صندوق للإسكان الشعبى. ويقتصر تدخل الدولة بعد ذلك على دعم الإسكان الشعبى فقط، ليس عن طريق القروض الميسرة لجمعيات تعاونية ليس لها صلة بفقراء الشعب كما حدث كثيرا فى الماضى، وإنما عن طريق توزيع الأراضى المعدة للسكن وتقديم مقدم عينى للمساعدة فى البناء مع الإشراف على استخدامه. فقد أثبتت التجربة فى دول أخرى أن هذه المعونة المباشرة والواضحة هى أعظم أثرا وأسهل فى التوزيع على المستحقين. ولا أعتقد أن حرية تحديد الإيجار سوف تضر بالمستأجرين الجدد لفترة طويلة ـ بل بالعكس فإنها سوف تشجع القطاع الخاص على البناء من أجل التأجير مما يسمح بزيادة العرض فى فترة وجيزة للشقق المعدة لمتوسطى الدخل، ويسمح للدولة بأن تركّز اهتمامها ودعمها لإسكان محدودى الدخل دون سواهم.

كما أن مشكلة الهجرة إلى مراكز العمران تقتضى معالجتها من الأساس بزيادة فرص العمل والدخل فى القرى عن طريق السماح بزيادة أسعار المنتجات الزراعية وتشجيع المراكز الحرفية خارج المدن وتقرير مرتبات أعلى للموظفين الذين يعملون ويسكنون بصفة دائمة خارج القاهرة والاسكندرية، وإعادة النظر فى معدلات وطرائق الميكنة الزراعية[1]، وتعديل أوضاع المدارس فى الريف كما سيجىء، بحيث تخدم هذا الهدف. كما أنه من الضرورى أن يكون من بين أهداف التجنيد العسكرى مساعدة المجندين بعد انتهاء فترة التجنيد على العودة إلى قراهم بدلا مما يحدث حاليا من تحوّل الكثيرين منهم إلى أعمال غير مجدية فى المدن. وسوف يحتاج الأمر بلا شك إلى الاهتمام بالبعد الجغرافى من حيث اختيار مواقع المشروعات الجديدة فى الخطط الاقتصادية فى

(١) راجع فى مدى اساءة استخدام الميكنة الزراعية فى الدول النامية. تقرير البنك الدولى فى هذا الموضوع بتاريخ نوفمبر ١٩٨٦.

أماكن تحول دون مزيد من التكدس فى المدن الكبيرة . كما سيحتاج الأمر إلى اتباع سياسات أكثر تشددا داخل المدن ضد التوسعات غير القانونية التى أصبحت هى الأصل فى مدينة القاهرة مما سمح بقيام أحياء كاملة ، على أقبح ما يكون التوسع العمرانى ، دون أى تصريح أو تسجيل ، وبتجاهل الجهات المختصة أو عجزها . وربما يحتاج الأمر إلى اتباع سياسة يعطى بمقتضاها لملاك الأراضى الزراعية المقيمين فى المدن الخيار بين العودة إلى الإقامة الدائمة فى مزارعهم أو التخلى عن ملكية هذه الأراضى خلال فترة محددة ببيعها لمن يلتزم بالاقامة الدائمة عليها .

ثانيا : تغيير نظام التعليم

لقد أشرت من قبل إلى أوضاع التعليم فى مصر والتى لا أعرف أحدا ، سواء كان أستاذا أو تلميذا أو والدا ، راضيا عنها ، كما أن رئيس الدولة قد أشار غير مرة إلى ضرورة إصلاح هذه الأوضاع كأساس لابد منه للتقدم . ويعلم الجميع أن الاهتمام بالتعليم هو الذى ميّز مصر فى الماضى بين الدول النامية الأخرى وأن تدهور مستوى التعليم قد أفقد مصر هذه الميزة فى وقت لا يرجى فيه تقدم لمصر بدون العنصر البشرى القادر على تحقيق التقدم ، كما تحتاج فيه المنطقة العربية كلها للعناصر المصرية المدربة جيدا . وقد أجمعت دراسات كثيرة إلى أن آفة التعليم فى مصر ، كما هو الحال فى دول نامية أخرى ، أنه تلقين نظرى فى معظمه ، يعتمد على استيعاب الأعداد الكبيرة دون إعدادها بدرجة كافية لمواجهة حاجات العمل . ولا شك فى أن على الدولة التزاما بتوفير التعليم الأساسى للجميع . ولكن هذا لا يمكن أن يتم بصورة فعالة إذا ألزمت الدولة نفسها أيضا بتوفير التعليم فى جميع مراحله للجميع . وبالإضافة إلى أن هذا أمر غير ممكن من الناحية الفعلية ، فمن المشكوك فيه أن يكون أمرا مفيدا ، بل سوف ينتج عنه بالضرورة عجز كبير فى التخصصات الحرفية المطلوبة وفائض كبير من خريجى الجامعات من أنصاف المتعلمين .

المطلوب إذن نظام جديد للتعليم يكون فيه التعليم حتى نهاية المرحلة

الإعدادية إلزاميا ومجانيا ، مع اختلاف فى نوعية المقررات لتتجاوب مع البيئة (القروية أو الحضرية أو الصحراوية) . بعد ذلك يكون الأساس فى التعليم هو المدارس الفنية (الزراعية والصناعية والتجارية والحرفية ومعاهد التمريض الخ) مع اختلاف مدة الدراسة فيها بحسب الحاجة ، ومع الاهتمام الشديد بنوعية ودرجة التدريب العملى بحيث يكون الخريج متخصصا بالفعل وقادرا بالتالى على اكتساب دخل معقول سواء عمل فى مصر أو خارجها . وتبقى الأقلية النابهة التى يسمح لها بمواصلة التعليم الثانوى العام بهدف الاستعداد لدخول الجامعات ، فالتعليم الثانوى العام لا يؤهل فى ذاته لممارسة أى حرفة ، ومن الظلم ألا يسمح لخريجيه بمواصلة تعليمهم . ولكن المشكلة هى أن يسمح نظام التعليم بوصول أعداد هائلة إلى هذا التعليم العام مما يؤدى إلى إغراق الجامعات بأعداد لا قبل لها بتعليمها على المستوى المطلوب . أما إذا تحدد عدد المقبولين فى التعليم الثانوى طبقا لحاجة المجتمع بعد ذلك من خريجى الجامعات وطبقا لقدرة الجامعات على التعليم الفعلى وذى النوعية الممتازة ، فإننا نكون بصدد نظام تعليمى رشيد حقا .

نقطة البدء فى هذا النظام المقترح هى إذن تحديد الأعداد المطلوبة من المتخصصين جامعيا على فترات دورية (كل خمس سنوات مثلا) ، وتبعا لذلك تحديد عدد من يقبلون بالتعليم الثانوى (بعد أن يؤخذ فى الاعتبار أن بعض هؤلاء لن يكمّل تعليمه الثانوى بما يسمح له بدخول الجامعة) . ثم توزيع الباقين (وهى الأغلبية العددية ممن يريدون مواصلة التعليم بعد مرحلة التعليم الأساسى على المدارس الفنية المتخصصة والتى يحتاج المجتمع إلى أعداد كبيرة منهم تفوق كثيراً أعداد الخريجين الجامعيين . ومن شأن هذا النظام أن يسمح ، إلى جانب التركيز على النوعية والمستوى فى التعليم ، بمواجهة حاجات المجتمع الحقيقية ، دون الاختناقات والفوائض التى نعانى منها حاليا .

ومن المهم أن يرتبط التعليم فى المدارس الفنية بتأهيل الطالب لممارسة وظيفة إنتاجية محددة بحيث تكون المدرسة ، طبقا لتخصصها ، فى الوقت نفسه مزرعة

أومصنعا أو معملا ، ويدرس التلميذ ثم يعمل فى المدرسة تحت إشراف علمى ليخرج بعد ذلك وقد اكتسب مهارة لازمة للتنمية ، كما لابد أن يكون أساس العملية التعليمية فى المدارس الأكاديمية هو إجراء البحوث وتنمية المواهب وروح الفريق وليس الحفظ والتلقين.

وإذا وضع نظام كهذا موضع التنفيذ،فلابد من خطة وقتية تسرى على الطلبةالموجودين حاليا فى المدارس الثانوية ، ويمكن فى تقديرى البدء من الآن فى قصر القبول فى الكليات المتخصصة كلها على المتفوقين من خريجى الثانوى العام ، وتوجيه الأعداد الكبيرة الأخرى إلى كليات لتخريج المدرسين وكليات لتخريج ذوى الاستعداد العام فى المجالين الادارى والتجارى ، بحيث تمتص هذه الأعداد الكبيرة بعيدا عن الكليات المتخصصة التى يقتصر القبول فيها على من لديهم المقدرة الذهنية لمتابعة الدراسة الجامعية الرفيعة ، وسوف يضمن هذا فى الوقت نفسه تخريج أعداد كافية من المدرسين والموظفين المؤهلين للعمل الذى سوف يمارسونه بالفعل دون أن يفرضوا بغير حق على جهات العمل كما حدث كثيرا فى الماضى.

وينبغى فى جميع الحالات أن يكون التعليم الثانوى العام والجامعى مجانيا لغير القادرين على متابعته على نفقتهم الخاصة. ولكن من غير الطبيعى أن يكون هذا التعليم مجانيا بالنسبة للقادرين. والسبب فى ذلك بسيط وهو أن ما يسمى بالتعليم المجانى له تكاليفه ولابد أن ثمة من يتحمل هذه التكاليف. وإذا كانت الدولة هى التى تتحمل فمعنى ذلك أن مجموع دافعى الضرائب وغالبيتهم من ذوى الدخل المحدود يتحملون النفقات الفعلية لتعليم أبناء القادرين وحتى آخر مراحل التعليم الجامعى أو أن التمويل يأتى عن طريق اقتراض الدولة أى بالتضخم الذى يتحمل عبؤه سواد المستهلكين. وأيا كان الأمر فإنه لا يجد مبررا فى أى نظام يهتم حقا بالعدالة الاجتماعية ، بل إنه يعنى ، كما أثبتت الدراسات فى دول نامية كثيرة ، أن تُقدّم ، تحت شعارات كاذبة ، خدمة مجانية لأبناء القادرين على حساب الأغلبية الفقيرة ، فى حين أن الأولى من

ذلك عدالةً أن يدفع القادرون أموالا تُخصص حصيلتها لتحسين الخدمة التعليمية خاصة فى مرحلة التعليم الأساسى وفى التدريب المهنى .

وواضح أن التهاون والتفرط السائدين فى الأوضاع التعليمية الحالية واللذّين يؤديان بعد ذلك إلى أسوا أنواع السلوك فى مواقع العمل ، لا محل لهما فى نظام التعليم المقترح الذى يقوم أساسا على الإتقان ومستوى الأداء والذى يحقق فعلا تعليما مجانيا (إلا لغير المستحقين على المستوى الثانوى والجامعى) وليس كما يبدو أنه الحال الآن ، مجرد شهادات مجانية .

وسوف أعود فيما بعد إلى أهمية التعليم التكنولوجى المتقدم وبحوث الصحراء بصورة خاصة ، عندما أتكلم عن دور الثورة العلمية الذى لا يمكن تجاهله فى برنامج الإصلاح .

ثالثا : الإصلاح الاقتصادى

مناقشات غير عملية :

قبل أن أتكلم فيما يتطلبه الإصلاح الاقتصادى أود أن أشير إلى مسألتين كثيرا ما يدور النقاش حولها فى مصر. رغم أنهما فى تقديرى لا تستحقان كل هذا النقاش الذى يعتبر جدلا نظريا فى معظمه قد يكون له موضع فى كتابات الأكاديميين ، ولكنه غير ذى طائل فى مجال اتخاذ القرارات العملية .

وأول هاتين المسألتين **هى مطالبة بعضهم بالانغلاق الاقتصادى أو ما يسمونه تفضلاً بالتنمية المستقلة** . ومؤدى هذا القول أن ما يسمى بالاقتصاد العالمى ليس فى الواقع سوى الاقتصاد الرأسمالى بعينه الذى تلعب فيه الدول النامية دور التابع ، وأن الانفتاح على هذا الاقتصاد هو اعتراف بالتبعية واستمرار لها . كما أن التخلص من هذه التبعية وما تمثّله من استعمار جديد لا يكون إلا بتنمية الموارد الذاتية فى إطار من العزلة الاقتصادية عن مركز الحركة الاقتصادية العالمية ، وإن كانوا لا يمانعون عندئذ من الانفتاح على دول الكتلة الشرقية فقط باعتبارها سوقا مفتوحة أمام المنجات الصناعية للدول النامية

الصديقة . ودون الخوض هنا فيما يسميه بعض مثقفى أمريكا اللاتينية بنظرية التبعية أوالهامشية ، بل حتى مع التسليم الكامل بصحتها ، لا يستطيع أحد أن يرشدنا بصورة عملية كيف تستطيع دولة كمصر أن تتجاهل الحقائق التى تتحكم فى اقتصادها وأن تنغلق على نفسها بدلا من أن تتعامل مع هذه الحقائق فى محاولة تحقيق أكبر فائدة ممكنة منها . لقد تكلموا فقط حول العمل فى اطار تنمية إقليمية شاملة للعالم العربى وهو أمر عظيم ومرغوب فيه إلا أنه ، على بعد مناله ، ليس بديلا عمليا للتكامل مع الاقتصاد العالمى الذى يتميز بدرجة متزايدة من التداخل والترابط كما سبق أن شرحت . وقد أثبتت اليابان فى الماضى ، كما تثبت الدول النامية التى حققت درجة متقدمة من التصنيع الآن ، إن من الممكن فى ظل التنافس غير الكامل فى الأوضاع الحالية للاقتصاد العالمى أن تنتقل الدولة النامية تدريجيا من الهامش إلى المركز وأن تصبح فى النهاية فى مصاف الدول المتقدمة . كما أن دول الكتلة الشرقية نفسها تحاول الآن جاهدة أن تلعب دورا أهم فى الاقتصاد العالمى حيث لا زال دورها فى التجارة الدوليةمحدودا جدا . وتعتبر تجارب المجر ورومانيا بل والصين ذات دلالة مهمة فى الانفتاح الذى يتم طبق سياسات كلّية تخدم الاقتصاد القومى فى إطار تتحكم فيه الدولة . كما أن فى تجربة الأرجنتين عبرة كبيرة ، فقد كانت فى العشرينات بين أغنى عشر دول فى العالم (من حيث الناتج القومى الاجمالى) وأصبحت الآن فى وضع يثير الإشفاق ، لأنه حتى مع توافر الموارد تخطىء الدولة كثيرا إذا عزلت نفسها عن المنافسة الدولية وأنشأت ستارا مبالغا فيه من الحماية الجمركية لمنتجاتها . قد تنجح الدولة عندئذ فى إنتاج كل شيء ولكنه سيكون فى النهاية إنتاجا رديئا ومكلفًا لا يقوى على المنافسة الخارجية ويمثلّ إهدارا لموارد الدولة كما يسهم فى تدهور قيمة عملتها . ومع التأكيد بأن موارد كل دولة هى الأساس الأول لتنميتها وبأنه لا بديل للاعتماد على النفس فى تحقيق تنمية إيجابية . فإن هذا فى رأيى لا يعنى المطالبة بانغلاق الدولة وعزلتها الاقتصادية . ولو أخذنا تلك العزلة مأخذ الجد ، لأدت

فى الحقيقة إلى تخلف مستقل وليس إلى تنمية مستقلة ! وليس مثل بورما والبانيا ببعيد .

أما المسألة الثانية التى يدور حولها النقاش الطويل فتصدر عن اتجاه ايديولوجى مضاد للاتجاه الذى تصدر عنه المسألة السابقة وتدور حول دور **الدولة فى الاقتصاد القومى** ، وما إذا كان الغاء القطاع العام وإحلال القطاع الخاص محله أمرا مطلوبا أو مرغوبا فيه . وهذا أيضا من ترف الحديث إن لم يكن من لغوه . لا يرجع ذلك فقط إلى أنه لا توجد دولة فى العالم لا يلعب فيها القطاع العام دورا مهما ، وإنما لأنه من غير العملى وغير المفيد فى أوضاع مصر أن يختفى القطاع العام . إن السؤال العملى المطروح ليس هو تصفية القطاع العام وإنما تحقيق الكفاءة الإنتاجية فى الوحدات القائمة قبل إنشاء وحدات جديدة تعانى من العيوب ذاتها التى تعانى منها الوحدات القائمة ، والتأكد من أن لتدخل الدولة فى كل حالة مبررات اقتصادية أو اجتماعية تستوجب هذا التدخل ، آخذين فى الاعتبار القدرات الحقيقة للدولة وما يرد عليها من قيود مالية أو تنظيمية . فالتدخل العشوائى فى كل المجالات واستمرار الوحدات الخاسرة مهما كانت درجة خسارتها وأسبابها ، لا يؤديان إلى تبديد الموارد فحسب بل يؤديان أيضا إلى تبديد قدرة الدولة نفسها على التدخل الفعال التى تكون أقدر عليه إن هى قصرت تدخلها المباشر حيث تتوافر الأسباب والإمكانيات واكتفت دون ذلك بالتنظيم الفعال لنشاط القطاعات التى لا تتحكم فيها مباشرة .

ولا شك فى أن تهيئة الظروف المناسبة لكى يصبح انتاج القطاع العام منافسا ليس فقط لإنتاج القطاع الخاص المحلى وإنما للإنتاج الأجنبى هو أكبر خدمة يمكن أن تؤدى للقطاع العام ، لأنه عن هذا الطريق وحده يمكن التوسع فيه دون تحميل الاقتصاد القومى أعباء لا قبل له بها . ولقد أوضحت الأرقام كيف أن متوسط العائد على استثمارات القطاع العام فى مصر كان ضعيفا ، كما أن الأوضاع السلبية لهذا القطاع غير خافية على أحد . إلا أن هذا لا يعنى فى ذاته أنه لا محل للقطاع العام أو أنه لا يمكن ترشيده ورفع كفاءته .

والحقيقة أن من السذاجة أن نعتقد أن شكل ملكيّة المشروع هو فى ذاته العامل الحاسم فى معدل انتاجيته . فمعظم الشركات العالمية الناجحة يملكها مئات الآلاف من المساهمين غير المعروفين ويمكن تشبيهها لهذا السبب بالمشروعات العامة ، إلا أنها تدار بأساليب تجارية تختلف كثيرا عن أساليب القطاع العام فى مصر كما تخضع لرقابة المساهمين الذين لا يقبلون استمرار الخسائر ، ولأحكام السوق التى تجعل من المستحيل على الوحدات الخاسرة أن تستمر إلى مالا نهاية ، وتفرض عليها إما أن تعيد تنظيم نفسها بنجاح أو أن تخضع لإجراءات الإفلاس . وقد أسهبت فى وصف السياسات الاقتصادية السائدة ، والتعقيدات الإدارية ، والقواعد التى تتحكم فى علاقات العمل ، بل والبيئة العامة التى تحكم تصرفاتنا ، لكى أوضح أنه فى مثل هذا المناخ من شأن الإنتاج أن يتعثر ، سواء كانت الملكية عامة أو خاصة . ولا يجدى فى ذلك مجرد نقل ملكية المصانع من الدولة إلى الأفراد بل إن المؤكد أنه لو حدث هذا فسوف يؤدى ، لو بقيت كل الأوضاع الأخرى على حالها ، إلى إفلاس المشاريع التى يعود استمرارها فى ظل القطاع العام إلى دعم الدولة وإلى مجرد استبدال الاحتكار الخاص بالاحتكار العام فيما عدا ذلك .

ألا يجدر إذن بدلا من الحديث النظرى عن تصفية دور الحكومة التى تنفق حاليا أكثر من ٥٤٪ من الإنفاق القومى ، وبدلا من التخوف المستمر من الحديث عن تغيير أوضاع القطاع العام ، أن تُناقش هذه المسألة ، كسابقتها ، بعيدا عن الحماس الايديولوجى كجزء من المشكلة الأعم لأوضاع الاقتصاد المصرى وفى ضوء الاعتبارات العملية التى تتحكم فى النهاية فى مجالات الاستثمار والإنتاج ؟

أسس الإصلاح

لقد ذكرت من قبل الاختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى . وقد انتهت بنا هذه الاختلالات إلى أن أصبحت كل حصيلة الصادرات المصرية لا تكاد تكفى تمويل الواردات الغذائية وخدمة الديون

الخارجية ، بحيث لو أننا دفعنا بالكامل المبالغ المطلوبة لهذين البندين فقط لما بقى شيء لتمويل كل الواردات اللازمة لبنود الإنتاج والإستهلاك الأخرى إلا عن طريق الاقتراض والمعونات أى بالاعتماد الكامل على مصادر التمويل الخارجى وما يستتبعه ذلك من تكاليف اقتصاد وسياسية فادحة . وواضح أن هذا الوضع لا يمكن تصحيحه دون تضحيات من جانب المجتمع كله . ولكى تكون هذه التضحيات مقبولة يجب أن ترتبط ببرنامج شامل للإصلاح يبشر بنتائج إيجابية .
وقد درست البرامج المقترحة من جانب البنك الدولى باعتباره أكثر الجهات خارج مصر قدرة واهتماما بالموضوع ، كما ناقشت هذه البرامج وغيرها مع عدد من الاقتصاديين البارزين ، مصريين وغير مصريين ، وأصبحت على اقتناع بأن أى برنامج شامل للإصلاح لن تكون له المصداقية التى تبرّر ما يستوجبه من تضحيات مؤقته وإن كانت صعبة ، إلا إذا استهدف هدفين رئيسيين هما : إعادة التوازن إلى الموازين الاقتصادية المختلة حاليا ، والإصلاح الأساسى للقطاعات الإنتاجية سواء منها ما ينتمى للقطاع العام أو الخاص .

(أ) العمل على إعادة التوازن إلى الموازين الاقتصادية المختلة

١ ـ سوف يقتضى هذا الهدف الصعب القضاء تدريجيا على العجز فى الميزانية العامة والعجز فى ميزان المدفوعات ، وهى أمور لا تتحقق دون تغيير جذرى فى عدد من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية . فالعجز الكبير فى **الميزانية العامة** والذى جاوز ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى السنوات الأخيرة يتأسسٌ على سياسة توسعية تقف وراء كثير من المشاكل التى يعانى منها الاقتصاد ، وتنعكس على حال ميزان المدفوعات الذى أصبح هو الآخر مختلا بصورة غير عادية . وقد كان الهدف فى ميزانية العام الماضى (٨٥ / ٨٦) تخفيض عجز الميزانية العامة إلى ١٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى ولكن وصل العجز فى الواقع إلى ٢١٪ من هذا الناتج رغم متأخرات كبيرة فى الدفع ، بسبب التردد فى اتخاذ الإجراءات التى تضمنتها الميزانية نفسها لزيادة موارد الدولة وخاصة رفع أسعار الطاقة ، واستخدام

سعر صرف واقعى فى تقييم الواردات لأغراض الجمارك وترشيد الدعم . ويقودنا هذا إلى ثلاث ضرورات :

- ضرورة اتباع **سياسات سعرية** من شأنها تخفيف العبء عن ميزانية الدولة والحد من الاستهلاك وذلك بقصر الدعم الحكومى على السلع الأساسية والمستهلكين الفقراء ، وبشرط أن تباع السلع والخدمات دائما بأسعارها الحقيقية وأن يتم هذا الدعم المحدود إما بتوزيع طوابع على المستفيدين تستخدم فى السداد أو بتعويضهم عن فرق السعر فى حدود تعلن سلفا .

- ضرورة تخفيض **الإنفاق الحكومى** خارج نطاق الدعم كذلك . ويأتى هذا بعد إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام مع إعطاء التعليم الأساسى والفنى والصحة الوقائية أولوية كإنفاق استثمارى . ويبدأ التخفيض بالبنود غير الإنتاجية-بما فى ذلك ، كما سيجىء ، التخفيض التدريجى لعدد العاملين غير المنتجين بالحكومة والقطاع العام وعند الضرورة تجميد الأجور والأسعار بعد تصحيحها جميعا ، لسنة أو سنتين ، وقد يشمل التخفيض إذا اقتضى الأمر البنود الاستثمارية نفسها على أن يكون ذلك بقدر الإمكان عن طريق تأجيل بعض الاستثمارات الجديدة وليس عن طريق تقليص الوحدات الإنتاجية الضرورية وتلك التى أثبتت كفاءتها ويمكن التوسع فيها بناءً على عائدها الاقتصادى الواضح ، فزيادة الإنتاجية والإنتاج الكفء أساسيان لنجاح البرنامج ككل .

- ضرورة زيادة **موارد الدولة** ، ليس عن طريق الإسراف فى الرسوم الجمركية الذى يؤدى إلى التوسع فى التهريب وإلى الإنتاج المحلى لسلع كمالية (سوء تخصيص الموارد) وكثيرا ما يقود إلى إنتاج محلى غير منافس ، وليس عن طريق زيادة معدلات الضرائب وهى مرتفعة أصلا وتحتاج إلى إعادة نظر فى شرائحها وفى الحد الأدنى للإعفاء منها فى ضوء معدلات

التضخم السائدة . وإنما تكون زيادة الموارد عن طريق رفع كفاءة أجهزة الجباية والتأكد من أن الضرائب والرسوم يدفعها جميع الخاضعين لها وليس فقط من لا حيلة لهم فى تفاديها . وقد اقترح البنك الدولى فى هذا الصدد فرض ضريبة عامة على الاستهلاك . ومثل هذه الضريبة مفروضة فى كل الدول المتقدمة وهى تسرى على جميع المستهلكين ولكنها تفرّق بينهم حسب قيمة ما يستهلكونه مما يحقق جانب العدالة أيضا . كما يمكن أن تُفرّق للسبب نفسه بين السلع والخدمات التى تخضع لها بحسب مدى أهميتها لجمهور المستهلكين . وقد سبق للدكتور حازم الببلاوى منذ سنوات طويلة اقتراح فرض ضريبة على الاستهلاك وهى ضريبة ينبغى أن يترتب عليها فى النهاية تخفيض معدلات الضرائب على الدخول خاصة على ذوى الدخل المحدود .

وتستدعى هذه الضرورات الثلاث اتخاذ السياسات والإجراءات التى تتطلبها ، والتى ستؤدى أيضا وبالضرورة إلى إنخفاض معدل إصدار النقود والائتمان مما سيخففّ من الأثر التضخمى لإجراءات أخرى ضرورية لموازنة ميزان المدفوعات سيرد ذكرها . وإذا اصطحبت إجراءات تخفيض النفقات العامة وزيادة الموارد العامة بتبنّى سياسة جديدة **لسعر الفائدة** من شأنها ألا يقل العائد الذى يحصل عليه المودعون عن معدل التضخم (سواء كان هذا العائد فائدة محددة أو مشاركة فى أرباح البنوك) فإن ذلك سيساعد فى زيادة الإدخار بالجنيه المصرى مما يشجعّ على رفع معدل الإدخار القومى وزيادة حصيلة تحويلات المصريين بالخارج بل وعلى تحويل ودائع المصريين الدولارية إلى ودائع بالجنيه المصرى . وهذه إجراءات من شأنها أيضا الحد من التضخم وبالتالى تخفيف عبء رفع الدعم عن الذين يتقرر رفع الدعم عنهم باعتبارهم من غير المستهلكين الفقراء . ويمكن تخفيف أثر رفع سعر الفائدة على المستثمرين المحليين بالسماح للبنوك بالمشاركة فى رأسمال المشروعات بدلا من إقراضها أو بإنشاء موسسات مالية جديدة لهذا الغرض . فضلا عن أن السياسات الأخرى الواردة فى البرنامج المقترح والمتعلقة بضغط النفقات وتفادى العجز فى

ميزانية الدولة والقطاع العام سوف تؤدى بطبيعتها إلى الحد من معدل التضخم وتبقى تعديل سعر الفائدة فى حدود معقولة[1] .

وسوف يثير المعارضون للإجراءات السابقة قضية طال حولها الجدال وهى ضرورةالإبقاء على الدعم بوضعه الحالى أى بصرف النظر عن نوعية السلع المدعمة والمستهلكين المستفدين . واسمحوا لى بالتعليق باختصار على هذه القضية الحساسة :

فقد أثبتت دراسات كثيرة أن استخدام الدعم بهدف تخفيض الأسعار كثيرا ما يؤدى إلى عكس المقصود منه ، بل إن معدلات التضخم تزيد كثيرا فى الدول التى تتوسع فى برامج الدعم كما هو الحال فى مصر. كما أن الدعم الذى لا يفرق بين السلع أو بين المستهلكين يتضمن بالضرورة تمويلا للقادرين على حساب الجميع . وقد ترتب على البرامج التصحيحية الشاملة فى كل من البرازيل والأرجنتين فى السنوات الأخيرة تخفيض محسوس فى معدل التضخم بالرغم مما انطوت عليه هذه البرامج من تخفيض كبير لدعم الأسعار من جانب الحكومة[2]

نعم ، هناك حالات ينبغى فيها استخدام الدعم كإجراء مؤقت ، يعاد النظر فيه من حين لآخر ، وذلك عندما يكون ضروريا لإعادة توزيع الدخل أو لتخفيض آثار اجراءات اقتصادية أخرى أو لتشجيع التصدير ، أما دعم

---

(١) قد تثار هنا قضية «الرّبا» بالنسبة إلى رفع سعر الفائدة . كما أثيرت بالنسبة للسعر غير الاقتصادى السائد حاليا . ويظل السؤال مع ذلك : لماذا يصرّ بعضهم على تحريم الفائدة على ودائع البنوك والله لا يحرم إلا «الربا» وهى : فى تعريف الفقهاء . «فضل المال بغير عوض» أى زيادته بغير مقابل ؟ فهل يمثل سعر الفائدة على النقود الورقية الذى لا يزيد على معدل التضخم زيادة حقيقية فى أصل رأس المال أم أنه مجرد حماية لقيمة الأموال المودعة ضد أثر التضخم ؟ إن بحث هذه المسألة بتروٍ وتعمق يجب أن يسبق الاتهامات الحادة التى تثار فى هذا الشأن .

(٢) راجع ملخصا لهذه التجارب فى :

Knight, Mc Carthy and Wi jnbergen, Escaping Hyper-inflation, 23 **Finance and Development 14-17 (1986).**

الاستهلاك كسياسة عامة ، وللقادرين وغير القادرين على السواء ، ولسلع أساسية وغير أساسية دون تفرقه . فهذا فى رأيى ، ورغم كل الشعارات ، تبذير اقتصادى لا طاقة لنا به ، وفساد سياسى لا يستفيد من ورائه سوى الانتهازيون .

ويمكننا الإستفادة من تجارب الدول الأخرى التى نجحت فى تحديد نطاق الدعم دون التأثير سلبيا على أفقر السكان (كما حدث فى سرى لانكا بصورة خاصة) وتلك التى تمكّنت مع الحد من الدعم من الحد من ارتفاع الأسعار بصفة عامة (كالدول الثلاث التى أشرت إليها) .

أما ميزان المدفوعات فإن عجزه الحالى لا يقل خطرا ، حيث بلغت الفجوة التمويلية قدرا يستحيل معه استمرار الدولة فى خدمة ديونها الخارجية بالكامل وفى المواعيد المقررة ويتطلب التوسع فى الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية بتكلفة باهظة ، كما يزيد من خطورة وضع البنوك التجارية المصرية بالنسبة لما لديها من ودائع بالنقد الأجنبى . وينعكس كل ذلك بالطبع على سعر الجنيه المصرى بالنسبة للعملات الأخرى التى تستخدمها الدولة فى تمويل الاستيراد بل وعلى قدرة الدولة نفسها على تلقى الائتمان الخارجى .

عامة (كالدول التى أشرت إليها) .

- ضرورة **تخفيف عبء الدين الخارجى** عن طريق التفاوض مع الدائنين (ومعظمهم حكومات أجنبية) على إعادة جدولة الديون على عدد طويل من السنين إن لم يكن الإعفاء تماما من بعضها ، وإعطاء الدولة فترة سماح طويلة نسبيا قبل البدء فى خدمة أصل هذه الديون واخضاعها لمعدل فائدة أقل من سابقتها . وقد بدأت مصر فعلا فى هذا التفاوض ولكنها استنفدت فيه ذخيرة سياسية هائلة (مجهود مضن ورحلات متكررة من جانب رئيس الدولة نفسه) ولاشك فى أن مثل هذا التفاوض يكون أيسر كثيرا إذا اتبعت الدولة سياسات اقتصادية توحى بقدر أكبر من الثقة فى قدرتها على السداد فى المستقبل .

- ضرورة **زيادة الصادرات** عن طريق اتباع السياسات الاقتصادية الكلّية التى تساعد على ذلك والعناية بالصناعات التى يمكن أن يكون لنا فيها ميزة نسبية مع الاهتمام دائما بنوعية المنتج وطريقة التغليف وانتظام الشحن والتسليم ، والقضاء على معوّقات التصدير الحالية وهى كثيرة ورهيبة سواء من حيث القيود الادارية أو الرسوم المالية أو ضعف الأئتمان المتوفر للمصدرين أو صعوبة الحصول على السلع الوسيطة أو قبل ذلك كله ، السعر غير الواقعى للجنيه المصرى.ومن المفيد فى هذا الصدد إنشاء معارض دائمة للصادرات المصرية فى المدن الكبيرة فى مصر وفى الأسواق المهمة خارجها خاصة فى العواصم العربية ، لتكون نافذة ميسرة لعرض منتجات القطاعين العام والخاص التى يمكن تصديرها ، ومعيارا للجودة يشجّع المنتجين ، ووسيلة اتصال سهلة للراغبين فى الاستيراد . وينبغى العمل إلى جانب ذلك على زيادة الصادرات غير المنظورة عن طريق الاهتمام بتطوير بيئة تسهم فى تشجيع السياحة بأنواعها المختلفة وتشجّع تحويلات المصريين.مع مراعاة أن أسرع وسيلة لزيادة حصيلة الصادرات هى الحد من استهلاك الطاقة محليا (الذى ينشأ عن رفع أسعارها وترشيد استهلاكها) مما يسمح بتصدير كميات أكبر من البترول .
- ضرورة **الحد من الواردات** ، ليس عن طريق فرض قيود جديدة على الاستيراد بل عن طريق تخفيف هذه القيود بعد توحيد وتخفيض **سعر الصرف** بما يعكس بصورة واقعية الفرق بين معدل التضخم فى مصر ومعدل التضخم العالمى أى بعبارة أخرى تأسيس سعر الجنيه على أساس العلاقة النسبية بين أسعار السلع المصدرة والمستوردة ، باعتباره الأساس الواقعى لتسعير العملات ، مع الأخذ فى الأعتبار أن السعر الواقعى هو أفضل وسيلة للحد من الواردات وتشجيع الصادرات .

وواضح أن الاستجابة لهذه الضرورات لا يأتى بمجرد رفع الشعارات الوطنية

ومناشدة الناس أن يحدّوا من استلاكهم للسلع المستوردة وأن يعملوا من أجل التصدير . إنما يقتضى ذلك اتباع **سياسة جديدة للتجارة الخارجية** تعترف بالحوافز الواقعية وتعمل على إلغاء المعوّقات الإدارية التى يعانى منها النظام المصرى للاستيراد والتصدير بصورة خطرة ولا يستفيد من ورائها فى النهاية إلا خربى الذمة من الموظفين والوسطاء (بالرغم من أنها وضعت أصلا لمحاربة خربى الذمة من المستوردين والمصدرين !) .

وفى اعتقادى أن نظاما يقوم على تعرفة جمركية مبسطة وغير مبالغ فيها ، وعلى رفع الرقابة على الصادرات والقيود الكثيرة المفروضة عليها ، سوف يؤدى فى فترة قصيرة إلى تحسن ملحوظ فى وضع الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات بالتالى . وإذا اصطحب ذلك توحيد لسعر الصرف عند مستوى واقعى (يمكن لأسباب نفسية وللتخلص من الجنيهات المهربة فى الخارج أن يأخذ شكل اصدار عملة جديدة «كالدينار) المصرى مثلا) ، فإن أثره فى الحد من الواردات وفى تشجيع الصادرات يكاد يكون مضمونا ، إذا أخذنا فى الاعتبار الاجراءات الأخرى المقترحة . بل إن الأثر الإيجابى لذلك ينعكس أيضا على حجم السياحة وزيادة تحويلات العاملين بالخارج وزيادة الثقة فى العملة عند وضعها الجديد الذى ينبغى العمل على المحافظة عليه .

ولا شك فى أن العمل على تصحيح وضع الميزانية العامة وميزان المدفوعات بالطرق التى أشرت إليها وما يترتب عليه من تصحيح للموازين المالية والتجارية الأخرى ، سوف يسهّل على الحكومة المصرية الحصول على دعم مالى كبير من المؤسسات المالية الدولية فى شكل قروض سريعة الصرف تحتاج الدولة إليها فى التنفيذ الفعال للإجراءات السابقة ، كما سيفتح ذلك المجال للاتفاق مع الدائنين الخارجيين على تخفيف أعباء خدمة الديون بصورة كبيرة مما يساعد على نجاح هذه الإجراءات نفسها . أما التخوف من الأثر التضخمى لتخفيض سعر الجنية فيمكن الحد منه عن طريق الإجراءات السابق ذكرها والخاصة بتخفيض النفقات العامة وزيادة موارد الدولة وتخفيض اقتراض الحكومة من النظام المصرفى وتخفيض

إصدار النقود ورفع أسعار الفائدة على الجنيه مع تبنّى إجراءات مؤقتة إذا لزم الأمر لتجميد الأجور وأسعار المواد الأساسية . كما يمكن إذا اقتضت الحاجة اتباع إجراءات مؤقتة أخرى لتخفيف العبء على المنتجين المحليين الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الوسيطة المستوردة وزيادة عبء خدمة ديونهم (كتخفيض الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة وإعادة جدولة بعض الديون ... الخ) .

(ب) العمل من أجل الإصلاح الأساسى للقطاعات الإنتاجية

لعل الشرح السابق لأوضاع القطاعات الإنتاجية فى مصر قد أوضح أن المشكلة هنا تكمن فى المقام الأول فى البيئة الإنتاجية التى لا تحض المنتجين على الاستثمار والإنتاج بصورة اكفأ وأقدر على المنافسة عالميا (التصدير) ، وفى العلاقات التنظيمية السائدة سواء ما يتحكم منها فى الإدارة أو فى العمل ، وفى مستويات الكفاءة والإنتاجية التى يعود تدنّيها إلى نظام التعليم الحالى ثم إلى علاقات وسلوكيات العمل خاصة فى القطاع العام . ومعنى ذلك أنه يمكن عن طريق استحداث تغييرات فى هذه البيئة وهذه العلاقات رفع الكفاءة الإنتاجية كثيرا دون حاجة إلى تمويل إضافى أى أن المطلوب فى المقام الأول هو تغيير فى السياسات التى تتحكم فى قرارات الاستثمار وفى علاقات الإنتاج .

وواضح أيضا أن **على الدولة أن تعيد النظر فى أولويات الاستثمارات العامة** فى ضوء ما أثبتته التجارب السابقة واستجابة لضرورة الحد من الإنفاق العام فى الفترة القادمة . فثمة انفاق ضخم على مشروعات ذات عائد منخفض لا داعى للتوسع فيها . والأولى هو استكمال المشروعات التى بدأ تنفيذها والتى يمكنها الأعتماد على نفسها ماليا مع قصر الاستثمارات الغامة الجديدة على المجالات الضرورية وذات العائد الاقتصادى المرتفع .

فى مقدمة هذه القطاعات الضرورية **يأتى قطاع الطاقة** ، حيث ينبغى التحكم بكفاءة فى الطلب على الطاقة عن طريق الأسعار ، وتطوير إستخدام حقول الغاز بما يسمح بإحلاله بقدر الإمكان محل البترول فى الاستهلاك المحلى مما

يساعد أيضا على زيادة الكمية المصدّرة من البترول الذى تنتظر أن ترتفع أسعاره فى التسعينات ، واختيار البديل الأفضل لمصدر الوقود لمصانع الطاقة الجديدة فى ضوء الاعتبارات الاقتصادية والبيئية .

أما فى قطاع الزراعة ، فمع التسليم بأنه لا بد لمصر من التوسع فى رقعة الأراضى المزروعة ، يجب ألاّ يلهينا ذلك عن التوسع الرأسى عن طريق تحسين نظام الرى والصرف وتوفير الصيانة اللازمة لها مع رفع الكفاءة التشغيلية لشبكة المياه بما فى ذلك القناطر الثلاثة على النيل والمحطات الفرعية الأخرى ، وإعادة النظر فى نظام تخصيص الأفدنة للمحاصيل بقرارات حكومية ، مع الاهتمام كثيرا بأنظمة الإرشاد الزراعى والائتمان الزراعى وتقديم مستلزمات الانتاج وتحرير ذلك كله من الاحتكار ، ولو كان هو احتكار الدولة . ومن رأى كثير من الدارسين لأوضاع القطاع الزراعى فى مصر أن الاستمرار فى التوسع الأفقى (استصلاح الأراضى خارج الوادى والدلتا) لا ينبغى أن يكون له أولوية على المحافظة على الرقعة المزروعة حاليا (وبصفة خاصة حمايتها ضد التوسع العمرانى فى الدلتا) وتحسين استخدام الموارد القائمة (الأرض والعمل والمياه) وزيادة الإنتاجية عن طريق تحسين الخدمات ، والسماح لأسعار المواد الزراعية بالارتفاع ، خاصة وأن التجربة قد أثبتت أن جزءا صغيرا من الأراضى المستصلحة يستخدم بالفعل فى زراعة عالية الكفاءة ، كما أن فرض أسعار منخفضة لحاصلات زراعية أساسية[1] مع فرض التسليم الجبرى للحاصلات على المزارعين وتحكم الموظفين فى مدخلات الانتاج قد أدى إلى أخطاء لا ينبغى تكرارها فى الأراضى الجديدة . بل إن اتباع السياسات الأمثل فى الأراضى الموجودة سوف يؤدى إلى ربحية العمل الزراعى وجذب العمالة إليه من جديد كما أنه سوف يجعل التوسع الأفقى **بعد ذلك** ، زهو ضرورى أيضا ، امتدادا لزراعة عالية الإنتاجية وليس توسعا لا يعبأ . بالتكاليف ولا يراعى الأولويات .

---

(١) لاحظ تقرير للبنك الدولى أن مصر تدفع عمليا للمزارع الأجنبى سعرا للقمح أعلى مما تدفعه للمزارع المصرى . ووصف هذا الحافز السلبى بأنه وضع غير معقول .

وفى **قطاع الصناعة** ، وهو أمل مصر الرئيسى فى النمو الاقتصادى ثمة فجوة كبيرة بين واقع الحال وما يمكن تحقيقه . فالتحرك الناجح فى هذا المجال ، كما تدلنا تجربة دول أخرى ، لا يحتاج بالضرورة إلى توافر المواد الأولية أو حتى رأس المال على المستوى المحلى بقدر حاجته إلى السياسات الاقتصادية السليمة والقوى العاملة المدربة والمنظمة ، حيث ينجح هذان العنصران عادة فى اجتذاب العناصر الأخرى اللازمة. وقد أدت تطورات معروفة إلى أن أصبحت السيطرة الغالبة على الصناعة فى مصر **للقطاع العام** بمشاكله العديدة (تنظيم معقد ، إدارة ضعيفة ينقصها الاستقلال الكافى فى إتخاذ القرارات وخاصة قرارات الأسعار والتشغيل ، أسعار لا تخضع دائما للاعتبارات الاقتصادية ، تكنولوجيا قديمة ، سلوك عمالى لا يتسم دائما بالانضباط ، صعوبات فى التمويل بالنقد الأجنبى وفى الحصول بالتالى على مستلزمات الإنتاج ، أداء مالى ضعيف ، الخ) وأثره السلبى العام على ميزانية الدولة . وكما قلت من قبل فإن أكبر ضمان لاستمرار القطاع العام ونجاحه هو تحوله إلى قطاع ذى كفاءة اقتصادية عالية . ويعرف الجميع أن هذا لا يتحقق إلا إذا ضمنّا لوحدات القطاع العام استقلالا كافيا فى الإدارة والتشغيل ، مع أعطائها المرونة فى تحديد أسعار منتجاتها فى ضوء الرقابة **اللاحقة** من جانب الدولة ، على أن تعتمد بعد ذلك على نفسها فى مجال التمويل (بما فى ذلك الاقتراض) دون أن تكون عبئا دائما على الميزانية العامة . ولا أعرف لماذا تخضع القطاع العام فى مصر لنظام يختلف عن ذلك الذى تخضع له الشركات المساهمة الخاصة . إن القطاع العام يتميز بملكيته للدولة أو للشعب وهو أمر ينبغى أن ينعكس على دوره وعلى الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها ولكنه لا يبرر إخضاعة للقيود البيرقراطية أو معاملة وحداته كأنها أجهزة حكومية وليست وحدات إنتاجية.إن من رأيى أن تحدد الدولة لكل شركة من شركات القطاع العام الأهداف المطلوبة منها بصفة دورية وأن تنشىء لكل شركة جمعية عمومية تُمثّل فيها الدولة (عن طريق أفراد يتم اختيارهم بعناية من ذوى الخبرة من بين القيادات السابقة للقطاع العام مثلا) كما يمثل فيها العاملون ، وتخضع الشركة بعد ذلك فى كل شىء إلى قانون الشركات كما يكون للمسؤولين عنها نفس

الحرية والمسؤولية المقررة للمسؤولين عن الشركات الخاصة ، فى ظل نظام محكم للشركات سواء كانت عامة أوخاصة ، يعاملها جميعا كوحدات إنتاجية وليست كمؤسسات خيرية .

وأخيرا يأتى **القطاع الخاص** الذى ينمو فى مصر منذ سنة ١٩٧٤ بمعدل أسرع من نمو القطاع العام وإن كان دوره لا زال محدودا خارج قطاع الزراعة ، كما أن نموه فى سنوات الانفتاح الأولى لم يتم طبقا لسياسات اقتصادية كلّية تضمن تحقيق أفضل النتائج للاقتصاد القومى . وليس المطلوب أن تتدخل الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر ، لدعم هذا القطاع . إنما المطلوب فقط ألا تخلق المعوّقات فى وجهه وأن تكتفى برسم الحدود المعقولة والرقابة على احترامها مع اتباع السياسات الاقتصادية التى تشجّع الانتاج والتصدير. ولا شك فى أن قيام الدولة بهذا الدور ، الذى لا يكلّفها شيئا من الناحية المالية ، وفتح مجال التنافس الحرّبين القطاعين العام والخاص دون محاباة مع خضوعهما لقوانين تنظيمية واحدة سوف يشجع القطاعين على المزيد من الانتاج ويرفع من إنتاجيتهما جميعا.ومن المهم فى هذا الخصوص أيضا ألا تميزّ الدولة المستثمرين الأجانب بمعاملة أفضل من تلك التى تمنحها للمستثمر المحلى ، فمناخ الاستثمار كل لا يتجزأ ، والمستثمر الأجنبى يحكم على هذا المناخ ويبنى ثقته فيه طبقا للمعاملة التى تعامل بها الدولة المستثمرين من مواطنيها ، ولا شك فى أن استقرار ظروف الاستثمار بما فى ذلك القوانين والسياسات التى تتحكم فيه هو أهم كثيرا فى نظر أى مستثمر جاد من المزايا والإعفاءات التى تتطوع الدولة بتقديمها للمستثمرين الأجانب دون أن يكون لها مبرر قوى فى أكثر الحالات . كما أن من الأفضل للمستثمر ، ومن الأنفع للحكومة والأكرم للدولة ، أن لا يعفى المستثمر من الضرائب وأن يعفى بدلا من ذلك من القيود والاجراءات التى ترغمه على الدفع لغير الشرفاء من الموظفين والوسطاء ، أو تقعده عن الاستثمار أصلا .

فى ظل هذه الأوضاع الجديدة لا بد أن ينمو فى مصر مناخ جديد للاستثمار يمكن الافادة منه بشكل أعظم إذا أحسن تنظيم سوق المال والرقابة عليه مع

تشجيع وسائل تراكم رأس المال وطرائق استخدامه فى المشروعات الانتاجية . ويمكن فى هذا الإطار تشجيع الاتفاق بين مؤسسة التمويل الدولية (من مجموعة البنك الدولى) وبعض البيوت المالية العالمية على إنشاء صندوق استثمار لمصر. على نمط الصناديق التى أنشئت للمكسيك وكوريا وتايوان والهند وماليزيا ، والصندوق المزمع إنشاؤه للفلبين ، ومثل هذا الصندوق هو وسيلة لتجميع رؤوس الأموال تحت إدارة مشتركة تتولى استثمارها فى الوحدات الإنتاجية المختلفة وتكفل حرية تداول المساهمات بما يشجع استمرار التعامل ويسهم فى ازدهار سوق ثانوية للأوراق المالية . ويمكن أن يستجلب هذا الصندوق مساهمات المصريين فى الخارج والمستثمرين العرب ويقوم باستثمارها فى مشروعات مصرية فى إطار خطة التنمية وبموافقة الحكومة المصرية بعيدا عن مغامرات المستثمرين الأفراد . وقد نجحت التجارب السابقة فى هذا الشأن بل ومكنت مشروعات فى الدول النامية المعنية من بيع أسهمها فى الأسواق العالمية ومن الاقتراض باسمها فى هذه الأسواق دون ضمان حكومى . وتستطيع استثمارات هذا الصندوق ، إن دعا الأمر ، الإفادة من ضمان «الهيئة الدولية لضمان الاستثمار» التى يجرى إنشاؤها ضمن مجموعة البنك الدولى لتشجيع تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية ، والتى وقعّت مصر على اتفاقية إنشائها ولكنها لم تصدّق عليها حتى الآن .

أهمية تغيير البيئة الاقتصادية

إن العمل من أجل إعادة التوازن إلى الموازين الاقتصادية المختلة حاليا ، والإصلاح الجذرى للقطاعات الإنتاجية هما هدفان ساميان فى ذاتهما . وهما إلى جانب ذلك شرطان أساسيان لتحسين البيئة الاقتصادية فى مصر وتمكين الاقتصاد المصرى من التحكم فى معدل التضخم ومن الإنطلاق فى مجال المنافسة الدولية والتصدير. فالاختلال القائم معناه كما ذكرت غير مرة زيادة التضخم وزيادة الاعتماد على المعونات الخارجية . والتضخم كما نعلم يعود بأكبر الضرر على أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة ، كما أن الاعتماد الكبير والمتزايد

على المعونات الثنائية يورث التبعية ويعوّد الناس على العيش فوق مستوى دخولهم على حساب الغير، فضلا عن خضوعه لاعتبارات السياسة الدولية ورمالها المتحركة. لماذا نختار السياسات التى تؤدى بنا إلى هذه الشرور وفى مقدورنا نحن أن نعمل على خلق البيئة الحافزة على الإنتاج الكفء والاعتماد المتزايد على الذات؟ وكيف نفضلّ على هذا الطريق السوى رفع شعارات فارغة أودت بمصَالح الفقراء رغم أنها ترفع دائما باسمهم وانتقصت من حرية مصر الفعلية رغم أنها تصاغ لتأكيد استقلالها؟

إن أسس الإصلاح الاقتصادى التى ذكرتها هى ركن أساسى فى البرنامج المقترح وهى على أى حال، فى تقدير كثير من الاقتصاديين الذين توافروا على دراسة أوضاع مصر، شرط لازم لتخليص مصر من الأزمة الحالية ولانطلاقها الاقتصادى، لا يخالف فى ذلك إلا من يصدرون فى حكمهم عن اعتبارات ايديولوجية خالصة أو عن مصالح ذاتيه يكتسبونها من الأوضاع الحالية. وواضح أن بعض هذه الأسس يستهدف زيادة العملات الأجنبية المتاحة لمصر وتخفيف عبء الديون الخارجية عنها، وهى آثار يمكن أن تتحقق فى المدى القريب، فى حين أن بعضها الآخر يبتغى الاصلاح الذى لا تحقق آثاره إلا فى مدى أطول. لكنها جميعا إصلاحات مترابطة لا تؤتى ثمارها إلا إذا طبقت جميعا وفى الوقت نفسه. وإن كان ثمة مجال للتدرج المعقول فى التنفيذ طبقا لجدول زمنى مدروس على شرط أن يتم تطبيقه كله دون تراخ أو إبطاء.

ولا شك فى أن توفير مناخ اقتصادى جديد تختفى فيه العيوب الأساسية للبيئة الحالية سوف يكون له أثر واضح فى زيادة حجم الاستثمارات وأهم من ذلك زيادة كفاءتها. وسوف يساعد ذلك الإنتاج المصرى على التنافس مع الانتاج الأجنبى فى المجالات التى يمكن أن يكون لنا فيها مزايا خاصة، ليس فقط فى السوق المحلى بل وفى الأسواق الأجنبية أيضا خاصة منها الأسواق المجاورة. ومن المفيد أن تركزّ مصر فى تعاملها مع الدول العربية على ضرورة تحرير انتقال السلع والخدمات فيما بينها من القيود الادارية والمالية، مع توفير قدر محدود من الحماية

للمنتجات الصناعية العربية المتبادلة بين هذه الدول . فإن التركيز على هذه الجانب فى التعاون العربى قبل أى جانب آخر من شأنه خلق مصالح متبادلة ومتزايدة لكل الدول العربية تجعل لها جميعا رغبة حقيقية فى التعاون والتقارب ، خاصة وقد علمتنا التجربة أن محاولات التقارب التى تبنى على الحماس العاطفى وحده سرعان ما تتحول إلى انفصال وشقاق . ومن غير المقبول أن تظل تجارة مصر الخارجية مع الدول العربية الأخرى ضئيلة جدا ، ليس فقط بالمقارنة مع تجارة الدول الصناعية ، وإنما أيضا بالمقارنة مع تجارة دول نامية أخرى ، مثل كوريا بل وسنغافورة ، بدأت علاقاتها التجارية مع العالم العربى منذ سنوات قليلة ولكنها نجحت فى تطوير هذه العلاقات بشكل مذهل نتيجة مصداقية التعامل وحسن الأداء وجودة المنتج .

رابعا : الإصلاح الإدارى

تشتهر مصر للأسف بين دول العالم بالتعقيدات الإدارية وسوء التنظيم . وقد قيل ، تهكما ، إن المصريين قد اخترعوا البيروقراطية ثم قضوا آلاف السنين يستكملون تفاصيلها ، وتبدو مشاكل الأجهزة الإدارية المصرية أوضح ما تكون فى ظاهرتين أولاهما تعدد المسؤوليات والمسؤولين عن المسألة الواحدة والثانية التضخم الهائل فى الألقاب الوظيفية .

أما عن **التعدد** فتجده فى أظهر مستوياته فى تشكيل الحكومة نفسها حيث توجد للاختصاص الواحد عدة وزراء دون مبرر معقول . فالشؤون الاقتصادية لها ثلاثة وزراء أو أربعة ، والإنتاج الزراعى له وزيران وقد كانوا ثلاثة ، والإنتاج الصناعى له ثلاثة ، والتعليم بما فيه البحث العلمى والثقافة كان له فى وقت ما أربعة وزراء وله الآن ثلاثة ، وهكذا . والغريب أنه عندما يريد أحد إنشاء مشروع صغير يدرس بعناية أفضل تنظيم إدارى له ، أما الحكومة نفسها فلا أعلم أن دراسة مفصلة قد أعدت لأفضل تنظيم ممكن لها . ولاشك عندى فى أن هذا التنظيم الأفضل سوف يختلف كثيرا عن التنظيم الحالى الذى يرثه كل رئيس للوزارة ولا يجد فى عجلة

تشكيل الحكومة الجديدة الوقت الكافى لمراجعته بدقة .

وأما عن **التضخم الكبير فى الألقاب الوظيفية** ، فإن مصر على قدر علمى هى الدولة الوحيدة التى يوجد فيها أشخاص غير رئيس الوزراء بدرجة رئيس وزراء وأشخاص غير الوزراء بدرجة وزراء ، وعشرات من وكلاء الوزراة فى كل وزراة بل وفى كل محافظة ، حتى فقدت هذه الألفاظ معانيها المتعارف عليها . ويرجع ذلك فيما يبدو إلى الخلط الواضح بين الدرجة المالية فى سلم الوظائف وبين اللقب الذى ينبغى أن يعبّر عن المسؤوليات الحقيقية لشاغل الوظيفة . ورغبةً فى تمكين الموظفين من الحصول على درجات أعلى ، بالنظر للتدنى الخطير للمرتبات ، أعطيت لهم درجات وألقاب لا علاقة لها بمسؤوليات عملهم ، حتى أصبح من المعتاد أن نجد فى كل وزارة « مدير مكتب » بدرجة وكيل للوزارة ، وصاحب ذلك ، للسبب نفسه ، إسراف فى منح البدلات والعلاوات تحت أسماء توحى بمعان لا علاقة لها بواقع الحال .

ومن رأيى أن إصلاح الجهاز الادارى فى مصر يجب أن يبدأ باصلاح الخلل فى الظاهرتين السابقتين بحيث تُشكلّ الحكومة على نحو يحول دون تعدد المسؤولية ، وبعيدا عن التفكير البيروقراطى الذى يفترض أن أهم حل لأى مشكلة هو إنشاء وزارة خاصة للاهتمام بها . ويمكن عندئذ التفكير فى أن يكون هناك وزير واحد مسؤول عن الشؤون الاقتصادية (بما فيها الاقتصاد والتخطيط والمالية والتجارة) ، ووزير واحد للانتاج الزراعى (بما فى ذلك الزراعة والرى واستصلاح الأراضى) . الخ . ومن الممكن فى ظل هذا التوحيد أن يكون لكل وزير نائب أو وكيل واحد فى كل تخصص يبرر تفرغ وكيل له ، على أن يظل عدد الوكلاء محدودا بثلاثة أو أربعة ، وبهذا يتكون الجهاز المسؤول عن سياسة كل قطاع من مجموعة صغيرة متفاهمة وقادرة على وضع سياسات واضحة وعلى متابعة تنفيذها . أما مشكلة ضعف المرتبات فهى مشكلةستقلة يكون علاجها عن طريق دراسة سلم وظيفى جديد بمرتبات أعلى يتم التعيين والترقى على أساسة حسب درجة المعرفة ودرجة المسؤولية المطلوبة فى كل وظيفة ، دون التقيد

بالقواعد الحالية التي تجعل أهم أساس للتمييز بين العاملين تاريخ تخرجهم وتاريخ التحاقهم بالخدمة .

وحتى لا يأتي هذا النظام الجديد لتوصيف الوظائف وتحديد المخصصات المالية لكل منها من فراغ أرى أن يعاد النظر أولا فى الوحدات الادارية (الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة) من نواحى أربعة هى **الإجراءات** المتبعة ، **وأعداد العاملين** . **والمرتبات** . **ونظام التعيين والترقية** . وما أتصوره هنا هو أن يُطلب من كل وزير أن يدرس بدقة خلال ستة أشهر أو سنة كل الاجراءات المتبعة فى وزارته بما فى ذلك القوانين والقرارات التى تتطلب هذه الإجراءات (وبعضها قد صدر منذ خمسين عاما أو يزيد) بهدف « غربلتها » واستبقاء ما تقتضية ضرورات المجتمع فقط حتى نرفع عن الناس المعاناة الهائلة التى يفرضها عليهم التعامل مع الحكومة ولا يستفيد منها إلا ضعفاء النفوس . وفى نهاية فترة المراجعة هذه يعرض الوزير على مجلس الوزراء الحد الأقصى المطلوب استبقاؤه والتعديلات المقترح إدخالها . فى نفس هذه الفترة يطلب من كل وزير أن يحدد أعداد ونوعيات العاملين الذين يحتاج إليهم فعلا ، وعلى أساس موضوعى ، فى الأجهزة التابعة له مع بيان التفاصيل الخاصة بالأشخاص الفائضين عن الحاجة وكذلك الأشخاص الذين يحتاج إليهم ولا يتوافرون لديه . (فمن الغريب أنه بالرغم من التضخم الهائل فى الجهاز الحكومى لا زالت كثير من الأجهزة التى تتعامل مع الجماهير تشكو من الضغط الشديد ونقص العاملين ، كما أن من الشكاوى المأثورة للوزراء أنه رغم آلاف الموظفين فى كل وزارة من النادر أن يجد الوزير فى جهازه العناصر الفنية التى يمكنه الاعتماد عليها) . ثم تنصب هذه المعلومات فى جهاز جديد للقوى العاملة ، الذى لا بد من اعدادة جيدا للقيام بالمهمة الصعبة ، حيث يتولى هذا الجهاز أولا إعادة تخصيص العناصر الزائدة عن الحاجة فى وزارتها للوزارات التى تحتاج إليها ، بعد إعادة تدريب هذه العناصر لهذا الغرض إذا اقتضى الأمر . أما العمالة الزائدة التى لا يمكن إعادة تخصيصها فيقوم جهاز القوى العاملة بعد فحص كل حالة بتحديد الحالات التى يتم اعادة

تدريبها على نفقة الدولة حتى يمكن استيعابها بصورة أفضل فى المستقبل ، والحالات التى لا علاج لها إلا عن طريق التقاعد المبكر حيث يمكن تخصيص مكافآت خاصة لهم أو معاشات خاصة لفترة محددة تمكّنهم من الاستمرار حتى يجدوا عملا جديدا . من شأن هذا الترتيب أن تتخلص الأجهزة الحكومية من الأعداد الكبيرة التى لا تعمل فى الواقع بل تعطّل العمل ، مع تمكينهم من أداء أعمال نافعة فى مواقع أنسب فى الجهاز الحكومى أو مساعدتهم ماليا إلى أن يجدوا عملا خارجه . ولن يكلف ذلك الدولة عبئا إضافيا سوى نفقات إعادة التدريب (وهى نفقات استثمارية يمكن أن تؤتى نتائج باهرة إذا كان التدريب جديا وفى المجالات التى تشتد الحاجة إليها) ، بل إن ذلك سيوفّر على الدولة فى النهاية الفارق بين المرتبات التى تدفع حاليا والمكافآت أو المعاشات الخاصة التى تدفع للمتقاعدين . وأهم من ذلك فإنه سوف يساعد على تطوير بيئة جديدة للإنتاج فى العمل الحكومى .

وبعد أن تتم هذه الترتيبات يمكن إدخال النظام الجديد للسلم الوظيفى وللمرتبات الأعلى التى تتناسب مع العمل الحقيقى الذى يؤديه العاملون طبقا لما يتطلبه من معرفة وخبرة ومسؤولية ، ولا شك فى أن دفع مرتبات أعلى لعدد أقل من العاملين أجدى كثيرا فى رفع مستوى انتاجيتهم ومعنوياتهم من الوضع الحالى ، خاصة إذا اصطحب ذلك بنظام رشيد وعادل للترقية على أساس الكفاءة . ولا بد أن يؤدى هذا النظام الجديد إلى تخليص المكاتب الحكومية من المئات التى تزدحم بها الدهاليز من السعاة وغيرهم ممن لا يؤدى وظائف حقيقية بينما القطاعات الانتاجية تشكو كلها تقريبا من نقص العمالة النافعة . كما أن من شأنه تمكين الوزراء من تكوين أجهزة فنية يمكنهم الاعتماد عليها بشكل معتاد دون تحميل عبء العمل كله لأفراد قلائل .

ويمكن اتباع الأسلوب نفسه فى إصلاح أجهزة القطاع العام بعد تحريرها من الأنظمة الحالية وإخضاعها لقانون الشركات المساهمة مع جعل الفارق فقط فى طريقة تكوين الجمعية العمومية على نحو ما أوضحت .

ويفترض هذا كله أن تطبيق الاصطلاحات الاقتصادية السابق شرحها سوف يؤدى مع الوقت إلى توسع القطاع غير الحكومى واستيعابه لجزء كبير من العمالة الجديدة .

خامسا : ملاحقة الثورة العلمية

لا يكتمل برنامج إصلاح فى دولة نامية كمصر إلا إذا أعدت نفسها أيضا للإفادة من التقدم العالمى العظيم فى المجالات العلمية ، والذى أشرت فى مقدماتى إلى أهميته وخطره ، وفى الإستخدام الفعلى لآثار هذا التقدم فى مجالات الانتاج والخدمات .

لا يتم ذلك بالطبع بحلول بيروقراطية مثل انشاء وزارة للبحث العلمى أو أكاديمية تشغل الأساتذة المتخصصين بحضور اللجان والقيام بأعمال إدارية لا يريدونها ولا يجيدونها ، وإنما يتم أساسا عن طريق تقوية مراكز البحث العلمى القائمة وتمكينها من الاتصال الدائم والمباشر بمراكز البحوث فى الدول المتقدمة ، وعن طريق إنشاء مراكز متقدمة للدراسة العلمية والتكنولوجية على أسس مختلفة تماما عن الأسس المتبعة فى انشاء وادارة الجامعات المصرية الحالية .

من الطبيعى أن لا يأتى هذا التقدم العلمى من فراغ ، إذ لا بد أن يستند إلى نظام تعليمى يقوم على تشجيع البحث وليس على حفظ مايردده المدرسون، وإلى نظام إدارى ومالى من شأنه أن يتفرغ الأساتذة لبحوثهم وطلبتهم لا أن يقضوا وقتهم فى طلب لقمة العيش فى الداخل والخارج . ومع الجهود التى تستهدف إصلاح نظام التعليم وإصلاح الأوضاع الادارية ، والتى أشرنا إليها ، أعتقد أن ملاحقة الثورة العلمية ، والإفادة منها تقتضى السير فى خطوات أربع فى وقت واحد يجب أن ينظر إليها جميعا على أنها استثمارات لابد منها من أجل التنمية .

١ ـ الخطوة الأولى هى **مراجعة أحوال مراكز البحوث القائمة** بما فى ذلك مراكز البحوث الزراعية والمركز القومى للبحوث ومراكز البحوث التابعة للجامعات والمصانع وذلك بهدف توفير النظام الذى يمكّنها من الانطلاق بعيدا

عن القيود الإدارية العقيمة التى تحكمها والأنظمة التى لا تفرق بين العلماء الباحثين والموظفين الادرايين. وسوف يترتب على ذلك زيادة الإمكانيات المخصصة لهذه المراكز وتيسير اتصالها بمراكز البحوث فى الخارج وتوجيه الوحدات الإنتاجية فى الدولة إلى استخدام هذه المراكز وتمويل عملياتها . ولا شك عندى فى أن فى مقدور المسؤولين عن مراكز البحوث تقديم اقتراحات تفصيلية حول ما يتطلبه ذلك كله إن هم أحسوا برغبة جادة من الدولة.

٢ ـ والخطوة الثانية هى العمل على **الإفادة بشكل أكبر من المراكز الدولية للبحوث** واعتبار استجلاب مراكز بحوث دوليةجديدة إلى مصر أو فروع جديدة لمراكز دولية قائمة أولية من الأولويات الأساسية التى تعمل سياسة الدولة الخارجية على تحقيقها . فقد أنشئت عبر السنين مراكز جديدة للبحوث الدولية (لعل أشهرها المراكز الدولية للبحوث الزراعية المنتشرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والتى تعمل فى معظمها تحت مظلة المجموعة الاستشارية التى يرعاها البنك الدولى) ، ومع ذلك فإن مصر لم تنجح فى استحضار أى من هذه المراكز لكى يكون مقرها فيها ، بل إنها لم تعمل من أجل ذلك . وانتهى الأمر إلى أن أصبح مثلا مقر «المركز الدولى للبحوث الزراعية فى المناطق الجافة (ايكاردا)» خارج مدينة حلب (بعيدا بعض الشىء عن مناطق الجفاف) . وعندما حاولتُ إبّان رئاستى لصندوق الأوبك للتنمية الدولية ، إنشاء مركز افريقى لبحوث الأسمدة-لم أجد اهتماما من جانب مصر لكى تستضيفه عندها . كما يجرى الآن العمل على إنشاء مركز دولى للبحوث فى هندسة السلالات ، لا أعرف أن مصر تحاول استضافته . وعلى أية حال فإن كثيرا من هذه المراكز قائم ولديها امكانيات كبيرة وتستطيع مصر عن طريق الاتصال النشيط بها الافادة من نتائج أبحاثها بل واجراء البحوث المشتركة بينها وبين مراكز البحوث المصرية .

٣ ـ والخطوة الثالثة فى هذا الترتيب،وربما كانت الأولى فى أهميتها ، هى إنشاء **جامعة عربية للتكنولوجيا** تكون بمثابة الرائد العلمى فى المنطقة كلها . وقد

أنشأت الدول الأسيوية جامعة آسيوية للتكنولوجيا فى بانجكوك ، وتعمل الدول الافريقية الآن على إنشاء جامعة تكنولوجية فى « ياماسوكرو» بساحل العاج كما نجحت تركيا فى إنشاء «الجامعة التكنية للشرق الأوسط» فى أنقرة . أما الدول العربية فهى ، رغم عشرات المؤسسات المشتركة ، لم تنشىء ، بل لم تفكر فى إنشاء ،معهد عربى للتكنولوجيا ،حين أن التعليم التكنولوجى المتقدم هو بغير شك مفتاح المستقبل لأى أمة . ولقد طالبت فى أكثر من موقع بإنشاء مثل هذه الجامعة ، بل تخاطبت فى ذلك مع مسؤولين فى الولايات المتحدة وفى اليابان وكان ردهم فى الحالتين أن المبادرة فى هذا الشأن يجب أن تأتى من حكومة تهتم بالموضوع وأنهم لم يجدوا مثل هذا الاهتمام لدى حكومة عربية ! وأعتقد أن الوقت قد حان لأن تأخذ الحكومة المصرية زمام المبادرة دون تردد وأن تعطى الأولوية لإنشاء مركز علمى متقدم للتكنولوجيا يبدأ كمركز مصرى مع إمكان تحويله بعد ذلك إلى مركز عربى . وعلى أى حال فإن مثل هذا المركز أو الجامعة يجب أن يختلف تماما عن الجامعات القائمة . فيجب أن يكون له مجلس أمناء دولى يضم أسماء معروفة عالميا فى مجال العلوم البحتة والتكنولوجيا ، ويجب أن يكون له نظام خاص يتم وضعه بعد دراسة أوضاع المراكز التكنية المتقدمة فى الدول الصناعية وشبه الصناعية ، ويجب أن يكون له نظام رواتب يماثل نظام الرواتب فى جامعات الدول المتقدمة حتى يجذب العلماء من الخارج بدلا من أن يدفع العلماء المصريين إلى الهجرة ، ويجب أن يكون التدريس والدراسة فيه على أساس التفرغ الكامل والإقامة كل الوقت فى مقره من جانب الطلبة والأساتذة على السواء ، ويجب أن تكون الدراسة فيه مقصورة على أنبغ المتقدمين وأن تقوم على البحوث العملية والتجارب ، ويجب أن يتم إنشاؤه خارج المدن الكبيرة (مثلا فى امتداد لمدينة صغيرة على البحر الأبيض أو الأحمر) . ويجب أن يتوافر له تمويل بحجم يتناسب مع مهمته الهائلة ويمكّنه من جلب أنبغ العناصر فى المنطقة . إن مثل هذا العمل هو فى نظرى أهم خطوة واحدة يمكن أن تقدمها أية حكومة من أجل مستقبل مصر ، إن لم يكن مستقبل المنطقة العربية . ولو تبنته

الدولة على الأسس السابقة فلن يكون من الصعب أن تجد تمويلا له من مؤسسات التمويل الانمائى الدولى وحكومات الدول الصناعية بشرط توافر الجدية الكاملة فى خلق أساس رصين للتقدم العلمى واستعداد الدولة لتوفير التمويل المحلى المقابل دون تأخير. وفى تصورى أن التعاون بين هذا المركز والكلية الفنية العسكرية بعد دعمها وتطويرها سوف يحقق لمصر ركيزة أساسية للتقدم الصناعى وقاعدة لابد منها للصناعة المتطورة.

٤ ـ مراعاة لأن مصر هى فى الأساس دولة صحراوية (أكثر من ٩٦٪ من مساحتها صحارى غير مأهولة) وأن التوسع فى تعمير الصحارى هو البديل فى النهاية لأزمات طاحنة تنتظر سكان مصر المتزايدين إن هم ظلوا محصورين فى المساحة المأهولة حاليا، فمن الواضح أن **إنشاء مركز متقدم لتكنولوجيا الصحراء** ضرورى أيضا لرخاء مصر واستقرارها. وقد تبينت الدولة ذلك منذ زمن عندما أنشأت معهد الصحارى ولكنه تحول مع الوقت إلى كم مهمل. ولقد حاول الدكتور فاروق الباز منذ سنين اقناع حكومات عربية بالتضامن فى إنشاء معهد للبحوث الصحراوية خاصة وأن المنطقة العربية تمثل أكبر امتداد صحراوى فى العالم وتواجه أزمة خطرة فى مصادر المياه فى المستقبل، ولم تُجدِ محاولته مع ذلك. وليس فى مقدور مصر أن تنتظر. عليها أن تبدأ بإنشاء هذا المعهد والاتفاق مع الدول التى لديها تجارب متقدمة فى هذا الشأن ومع «الايكاردا» وغيرها من المراكز الدولية للبحوث بحيث ينتفع هذا المعهد بتجارب المراكز الأخرى خاصة فى مجالات تنمية السلالات الزراعية والحيوانية التى لا تستهلك إلا قدرا محدودا من المياه، وفى مجالات تحلية المياه، والأمطار الصناعية، والمياه الجوفية وكل ما يتعلق بالتنمية فى بيئة صحراوية. إن أى نجاح كبير فى هذا المجال لن يكون خدمة كبرى لأجيالنا القادمة فحسب بل لمستقبل العالم والمناطق الصحراوية فيه بصورة خاصة.

البيئة الثقافية اللازمة وطريقة التنفيذ

هذه هى الأركان الخمسة التى يفترض البرنامج المقترح العمل على تنفيذها

سويا . وواضح أن الاجراءات المطلوبة هى من الشمول والعمق بحيث تقتضى تخطيطا استراتيجيا للاقتصاد ، بل وللمجتمع ، يحدد الأهداف والأولويات بصورة واضحة ويعبّء الجهود لتحقيقها ويتصف بالمرونة التى تشجّع على التجديد . ومثل هذا التخطيط لا ينجح عمليا إلا إذا حاول الانسجام بقدر الإمكان مع الثقافة السائدة إلا أنه لابد أن يصطحب أيضا بالشجاعة اللازمة لتغيير هذه الثقافة فى الحالات التى تصبح فيها حجر عثرة فى وجه التقدم الضرورى . ولابد من إعداد الناس إعدادا جيدا لتفهم الحاجة إلى التغيير . ولا يتم ذلك إلا إذا عرف الجميع حقيقة ما نعانى منه . فليس من الصحيح أن مصر تمر بأزمة عابرة نتجت عن إنخفاض أسعار البترول . بل الأصح أن يقال إن الاقتصاد المصرى كان يعانى أصلا من مشاكل عميقة الجذور وأن بوادر الأزمة الحالية كانت هناك قبل زيادة إنتاجنا من البترول وارتفاع أسعاره ، ولكن الدخل الكبير الذى عاد على مصر من البترول ومن تحويلات العاملين أخفى لبعض الوقت حقيقة الوضع وشغلنا عن إدخال الاصلاحات الأساسية . أى أننا لم ننظر إلى هذا الدخل على أنه ظاهرة مؤقتة لا يجوز الاعتماد على استمرارها بل افترضنا أن مشاكل الاقتصاد المصرى هى المؤقتة وأن التدفقات الخارجية المستحدثة سوف تغطّى عليها . فلما انحسرت موجة هذه التدفقات عادت الأزمة فى صورة واضحة وبرزت للعيان ملامحها التى لم تكن خافية عن العالمين بالحقيقة . وقد استمررنا مع ذلك فى التفكير والتصرف على أساس أنه كما أتتنا المشكلة من الخارج فإن الحل سوف يأتينا من الخارج أيضا عن طريق تفضّل الدائنين وكرم الآخرين . وليست هذه هى عقلية المنتجين الذين يواجهون صعوبات السوق بالتكيّف معها وشحذ هممهم للمزيد من الإنتاجية ، بل إنها أقرب إلى عقلية من يعيشون على ريع ما لديهم من رصيد (سياسى فى هذه الحالة) . وإن كان استغلال رصيدنا السياسى والاستراتيجى لمصلحة الاقتصاد المصرى أمرا ضروريا فإن محاذير الإسراف فيه معروفة حيث يصعب الاستمرار فيه إلى مالا نهاية كما أنه يخضع بالضرورة لعوامل خارجة عن إرادتنا .

لابد إذن أن يتفهم الجميع الحاجة إلى الإصلاح الذى يتعدى تجاوز الضائقة المالية الراهنة ليضع أسس تقدم مستمر تتمكن فيه مصر من أن تعمل من أجل مستقبل أفضل دون أن تشغلها الأزمات كل الوقت وتفرض عليها أنصاف الحلول . لهذا السبب لابد أن يكون التغيير شاملا وأن نقبل ما يترتب عليه من تضحيات وقتية كبيرة . فالتراخى فى إدخال إصلاح شامل سوف يقود إلى أوضاع أصعب كثيرا من الأوضاع الصعبة التى نعانى منها الآن ولا يمكن أن يشفع لنا فى ذلك إن ضرر المستقبل سوف يعود على أجيال أخرى . فالتغيير الذى يأتى تطبيقا لبرنامج مدروس ويدار بحكمة هو بغير شك أفضل كثيرا من تغيير يفرض نفسه فرضا دون أن يعرف أحد مداه ،وهو ما لابد أن يحدث ،وفى حياة هذا الجيل، لو أننا فضلنا الاستمرار فى تجاهل الواقع . ليس هناك شك عندى فى أن أى إصلاح جذرى سوف يثير معارضة قوية إما خوفا من مجرد التغيير وائتناسا بما هو معروف أو حفاظا على المصالح المكتسبة فى ظل الأوضاع الحالية-، وهى كثيرة جدا . وإذا كان الناس فى كل دهر قد اعترضوا أشد الاعتراض على الرسالات السماوية عندما جاءهم بها الأنبياء ، فكيف بهم يقبلون ببساطة رسالة إصلاح تستند فقط على التحليل الموضوعى؟لكن تنفيذ برنامج شامل كالذى أقترحه يحتاج من المسؤولين عنه إلى صلابة الأنبياء وحلمهم معا لكى يشرحوا بالموعظة الحسنة ضرورة الإصلاح حتى يكتسبوا له التأييد ثم يسيرون فيه بقوة وجسارة لا تعبأ باعتراض المعارضين.

ينبغى أن تناقش الحاجة إلى التغيير بصراحة كاملة بعيدا عن محاولات طمأنة الناس بأنه «ليس فى الإمكان أبدع مما كان» وبأن مصر التى بقيت عبر العصور سوف تنجح فى عبور هذه الأزمة أيضا دون تغيير فى سياساتها الاقتصادية . فالمسألة ليست ما إذا كانت مصر سوف تبقى أم لا ، فمصر باقية أبدا بإذن الله ، ولكنها ما اذا كانت ستصبح دولة شديدة التخلف ، مكتظة بسكان لا قبل لها بإشباعهم ومكبّلة بقيود تشل قدرتها على النمو وتحرمها من الأمل ، أم أنها سوف تتخلص من هذه القيود وتنطلق فى طريق التنمية والتقدم فى إطار من السياسات

التى تكفل تحقيق هذه النتائج وبقيادة أبنائها الذين توفّر لهم فرصة تعليم راق ومتقدم .

وسواء كان أنسب برنامج للإصلاح هو الذى أقترحه أو شيئا آخر ، فإن الحاجة إلى الإصلاح ماسة ولابد من تعبئة الشعب لها . ولن يتحقق تغيير إذا تمسكنا كل مرة بأنه «لا مساس» بالسياسات القائمة ، وهى التى لم تحل دون سوء توزيع الدخل ودون المعاناة المستمرة للأغلبية ، بل يتحقق باتباع سياسات جديدة من شأنها إطلاق فرص النمو والعمالة بحيث تزيد قوة الناس على الشراء ، بدلا من بيع الأشياء بأقل من قيمتها ، وبحيث يتوقف التمييز ضد سكان الريف الذين تفرض أسعار متدنية على منتجاتهم ، وبحيث تكون الأولوية فى الاستثمارات الجديدة للبرامج التى لها عائد إيجابى مباشر على أعداد كبيرة من السكان ، وبحيث يكون التشجيع فى المقام الأول لمن يعمل فى مجالات الإنتاج والتصدير ، وبحيث تشجعّ بيئة العمل بصفة عامة على أن يعطى كل مواطن أفضل ما عنده لأنه يحاسب طبق أدائه وإنتاجه لا طبق أشياء لم يكن له دخل فى اختيارها .

لابد أن يأتى الإصلاح فى بيئة ثقافية تفهم مبرراته وتقدر ضرورته ، لا أن يأتى كإجراءات قهرية يسىء الناس فهمها وقد يثورون عليها ، فالاستقرار السياسى ضرورى للتنفيذ الناجح لبرنامج الإصلاح . واذا كان الرئيس مبارك قد طالب «بالصحوة الكبرى» فإن هذه الصحوة سوف تؤتى نتائجها إن تمت فى إطار برنامج واضح المعالم وطبق أصول يفهمها أغلب الناس ويتقبلونها إيمانا بلزومها من أجل مصلحتهم ومصلحة أبنائهم من بعدهم ، على أن يقال لهم بغير مواربة أن للإصلاح ثمنا لابد أن يتحمله الجميع ، وأن التقدم يتطلب قدرا من العمل والالتزام لا يعرفها الشعب المصرى فى أوضاعه الحالية . ومن العدل أن يقع العبء الأكبر للإصلاح على القادرين ماليا ، بل إن ذلك ضرورى حتى يتقبل عامة الناس التضحيات الوقتية للإصلاح والتى ينبغى أن تمس الميسورين قبل الفقراء ، فعلاً لا قولاً فقط . ومن المفهوم أن اعتبارات العدالة لا تعنى أن

يفترض بعض الناس أن لهم حقوقا اقتصادية إزاء الدولة لم يكتسبوها بالعمل ، كما أنه لا ينبغى أن تصل هذه الاعتبارات إلى حد إفقاد المنتجين الرغبة فى العمل أو دفعهم إلى التحايل طول الوقت .

فى ظل هذه المفاهيم يمكن لرئيس الجمهورية أن يقدم برنامجا شاملا للإصلاح وأن يوضح العواقب التى تترتب على الاستمرار فى تجاهل الحاجة إلى إصلاح جذرى أو على التشبث بما يروّجه المتطرفون عقائديا من بدائل قد تبدو عظيمة على الورق ولكنها أدت بالمجتمعات النامية التى حاولت تطبيقها إلى أسوأ الأوضاع ، وخاصة ما يروجه المتطرفون دينيا من أفكار يحسبونها بحسن نية مدخلهم إلى الجنة حين أنها طريق المجتمع إلى جحيم الفتنة والتخلف . وإن جاء هذا البرنامج الشامل ، سواء كان وفق الأسس التى اقترحتها أو وفق أسس أفضل ، فى مطلع الرياسة الثانية للرئيس مبارك وبايعته أغلبية الشعب على هذا الأساس ، فلن يكون هناك مبرر لأى تردد فى التنفيذ وفى إدخال التعديلات المطلوبة فى الدستور والقوانين . وإن ظل بعضهم بعد ذلك يعترضون فهذا حقهم ، ماداموا يفهمون أن من حق الحكومة أيضا بل ومن واجبها أن تسير فى طريق الإصلاح الذى تؤيده الأغلبية .

وسوف يكون من الضرورى ، أن يصطحب تطبيق البرنامج تنفيذ مشروعات تستهدف بوضوح إفادة القطاعات الفقيرة وتخفيف الأعباء على المواطنين خاصة فى مجال الخدمات العامة حتى يسود الشعور بأن الحكومة التى تبتغى الإصلاح ليست غافلة عن هموم الشعب وحتى يرى الناس آثارا إيجابية سريعة حتى فى المرحلة الأولى لتنفيذ البرنامج حيث تشتد وطأة التكلفة الاجتماعية للإصلاح .

إلا أنه لا يكفى فى هذا الشأن أن يرى الناس فى البرنامج ما تقتضيه مصالحهم فى مدى زمنى معقول ، إذ من المهم أن يروا أيضا من خلال سلوك المسؤولين خاصة ، أنهم بمثابة مشروع كبير يتسم بالجدية والشمول والعدالة ، فيثير حماسهم ويدفعهم إلى المساهمة فى نجاحه رغم ما يتحملونه من تضحيات .

وتثير النقطة الأخيرة مسألة الالتزام لدى القائمين على الحكم وإيمانهم بصحة الاجراءات التى يطالبون الشعب باتباعها والقدوة الحسنة التى يتوقعها الناس منهم ولا يصدّقونهم إلا إن رأوها بأعينهم . ولا أعتقد أن الشعب المصرى يتطلع إلى الاتباع الأعمى لحلول تفرضها إيديولوجية متطرفة ، سواء اتخذت طابعا رأسماليا أو اشتراكيا أو اسما إسلاميا ، بقدر رغبته فى تحسين مستوى المعيشة واطلاق فرص النمو مع الحفاظ على القيم الأساسية للمجتمع بما فيها جوهر العقيدة وأهدافها . وقد سبق أن كتبت فى مجال آخر أنه «لا خير فى إيديولوجية ، تعيد الناس إلى الوراء أو تحثهم على قبول الواقع أو تحرمهم من الأمل المشروع فى العيش الأفضل والعدالة الاجتماعية . كما أنه لا أمل من ناحية أخرى فى أيديولوجية لا تعيد للناس احترامهم لأنفسهم ولتراثهم الحضارى وثقتهم بمقدرتهم على التقدم وإيمانهم الكامل بأهليتهم لصنع الحضارة»[1] . وإنما يأتى البرنامج الذى أقترحه وما يفرضه من تغيير فى هذا الإطار من الثقة فى قدرتنا على التقدم إعتمادا قبل كل شىء على قدراتنا الذاتية ، ومن الأمل فى أن كل أزمة ، مهما كانت عاتية ، هى أيضا فرصة للتقدم إذا تحولنا من التباكى عليها إلى السعى بحزم وتصميم نحو التغيير إلى الأفضل . وكما قال رجل كان لفكره دور كبير فى تحسن الأوضاع المعاصرة فى أوربا «ينبغى لتغيير مجرى الأشياء أن ننجح فى تغيير روح الناس» «ولا يغير الوضع الجامد الحالى إلا عمل مباشر ينصب على نقاط رئيسية ، عمل متعمق وحقيقى ودرامى يغير الأشياء ويُدخل فى مجال الحقيقة التطلعات التى كاد الناس أن يفقدوا أى أمل فى تحقيقها»[2] .

١٥ / ١ ١٩٨٧

«ولا يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

---

(١) فرصة العرب الأخيرة . مشار إليه سابقا . ص ٢٢ .

(٢) جان مونيه . مذكرات . الجزء الثانى . ص ٤٢٦ (بالفرنسية) .

الفهرس

رقم الايداع : ٤٥٩ ٨٧

الترقيم الدولى : ـ ٠٩٦ ـ ١٤٨ ـ ٩٧٧

مطابع الشروق

القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني ـ هاتف : ٧٧٤٨١٤ ـ ٧٧٤٥٧٨ ـ برقيا : شروق ـ تلكس : 93091 SHROK UN
بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٧٦٥ ـ ٨١٧٢١٣ ـ برقيا : داشروق ـ تلكس : SHOROK 20175 LE